محمود شوكت خديعة جماعة الاتحاد والترقي
في خلع السلطان عبد الحميد الثاني

د. إسماعيل نوري الدوري
جامعة تكريت / كلية التربية للبنات

المقدمة:

لا يزال موضوع خلع السلطان عبد الحميد الثاني عام ١٩٠٩م، من المواضيع التي تشجع الباحثين على المزيد من البحث لمعرفة المزيد من المعلومات، ولاسيما إذا توافرت الإمكانية للغوص في بطون المصادر التركية، والإفادة من المقارنة بين ما ذكره أصحاب المصادر العربية والتركية والأوربية (الانجليزية خاصة)، التي تجعل الباحث في حيرة من أمره، إذ ترى الكل يكتب بانحياز مفرط، بحسب معتقد أو قضية يؤمن بها ويدافع عنها، وهذا هو سر الصعوبة في البحث التاريخي.

تم تقسيم البحث على ثلاثة محاور:

تناول الأول، البحث في السيرة الذاتية لمحمود شوكت وأصوله غير العربية، التي ربما تخفى على الكثير ممن كانوا يظنون أنه وأخاه رئيس وزراء العراق حكمت سليمان من أصل عربي.

كذلك تناول المناصب التي تقلدها وأهم مؤلفاته واللغات التي يجيدها وعلاقته بالسلطان عبد الحميد الثاني، وعملية اغتياله وردود الفعل على مقتله.

والمحور الثاني تناول الجمعيات السياسية التي ظهرت أواخر العهد العثماني وعلاقتها بموضوع خلع السلطان عبد الحميد الثاني، لاسيما جمعية الاتحاد والترقي التي كان لها الدور البارز في التخطيط والتنفيذ لخلعه، فضلاً عن جمعيات أخرى مثل الجمعية المحمدية و جمعية الحرية والائتلاف وحزب الأحرار.

أما المحور الثالث فقد تطرق إلى حادثة ١٣ نيسان ١٩٠٩م وعلاقتها بخلع السلطان عبد الحميد الثاني ودور مصطفى كمال أتاتورك في خلع السلطان عبد الحميد الثاني، وموقف الضباط المؤيدين للسلطان عبد الحميد الثاني أثناء عملية الخلع، التي خطط لها الذين أرادوا خلع عبد الحميد الثاني، التي كانت بداية النهاية للدولة العثمانية، وكذلك تناول عملية الزحف من اليونان الى استانبول وعملية الخلع .

وفي الخاتمة، تم كتابة خلاصة مركزة لأهم ما توصل إليه البحث، وتم تنظيم الهوامش والمصادر في نهاية البحث، الذي اعتمد على العديد من المصادر والدوريات العربية والتركية المهمة، التي غطت موضوع البحث، ويتمنى الباحث أن يكون قد قدم ما فيه الإجابة على تساؤلات الباحثين وطلبة الدراسات كإسهامة متواضعة مع الاعتذار عن الخطأ والسهو، ومن الله التوفيق.

المحور الأول
سيرة محمود شوكت

(أ) ولادته وعائلته:

ولد محمود شوكت[٢] بن سليمان فائق في بغداد سنة ١٨٥٧، من أم عربية، وله سبعة أخوة، وهو رابع أخ – بحسب الترتيب – لحكمت سليمان (أخ غير شقيق)[٣]، وهم على التوالي: نشأت[٤] وراغب[٥] و نعمان[٦] وحكمت و مراد[٧] وخالد[٨] وكمال[٩]. أما اسم والده، الذي اشتهر بمهارته في فن الإدارة والكتابات التاريخية، فهو مركب بحسب الطريقة العثمانية "سليمان فائق"[١٠] وأمّا لقبه "فائق" لتفوّقه في العلم[١١]. وجده الحاج طالب أغا[١٢] الكهية[١٣] كَرجي الأصل[١٤] هو الذي سمّى ابنه بهذا الاسم، تيمناً باسم مولاه سليمان باشا الكبير[١٥]، أما والد طالب أغا، فكان قساً نصرانياً، وأن أصل الأسرة من قرية (آچق باش)[١٦] القوقازية[١٧]، النصرانية.

وأما أسرة محمود شوكت، فهي غير عربية، وهي من المماليك الكولَمَند[١٨]. وهم خليط من أبناء الكُرج ، والداغستان[١٩]، والصرب[٢٠]، والألبان[٢١]، الذين كان السلاطين

العثمانيون يشترونهم، ويلحقونهم بالمدارس العسكرية، لإعدادهم للخدمة في المؤسسة العسكرية في الجيش العثماني، لما يتسمون به من إخلاص وولاء للسلاطين، الذين تولوا رعايتهم، والاطمئنان لهم، والإغداق عليهم بالرتب العالية والأوسمة الرفيعة، وليس هذا فحسب، بل تم تكليفهم بحكم الولايات العثمانية، ولاسيّما المهمة منها، إذ حكم أولئك المماليك وأبناؤهم العراق خلال المدّة (١٧٥٠– ١٨٣١م)[٢٢]. وهذا يتفق مع ما يذكره المؤرخ التركي يلماز أوزتونا، أن عائلة محمود شوكت ترجع إلى أُصول قوقازية [٢٣]، وورد في مصادر أُخرى، أن جد محمود شوكت، اختطف عندما كان طفلاً، وهو يلعب مع داود باشا (١٨١٧– ١٨٣١م)[٢٤]، مع مَن كان يُختَطف من الصبيان، الذين كانوا يُباعون في سوق الرقيق آنذاك، فاشتراه سليمان باشا الكبير، وجلبه معه إلى بغداد عندما أصبح والياً عليها، وتولى تربيته وسماه (طالباً)، فنشأ مسلماً، أما مير بصري، فقد نقل في ص١١ من كتابه "أعلام اليقظة الفكرية في العراق الحديث "، ج١، عن شقيق حكمت سليمان (خالد سليمان)، أنه كان قد أجاب أمام القاضي، في أثناء أدائه الشهادة، عندما سأله عن اسمه واسم أبيه واسم جده، قال:

"وما أدراني، لقد كان كافراً، گاوور "، (والگاوور يعني باللغة التركية، غير المسلم)[٢٥].

تعلم جد محمود شوكت، الحاج طالب أغا القراءة والكتابة، في بغداد، وتقلد مناصب عديدة، وأثبت جدارةً عاليةً، جعلته يحظى برضا الوالي داود باشا.

أما والده (سليمان فائق) فقد تسلم هو الآخر، مناصب عديدة منها: في سنة ١٨٥٠م مديراً للحسابات العسكرية في الجيش السادس ببغداد، وفي السنة نفسها عين رئيساً لديوان الإنشاء في ولاية ديار بكر التركية، وفي سنة ١٨٥٧م عين بمنصب قائمقام قضاء خريسان (بعقوبة حالياً)[٢٦] ونظراً لخبرته في الشؤون الإدارية والمالية وبشؤون القبائل العربية، عُيّن في سنة ١٨٦٣م محاسباً لسنجق المنتفق (محافظة ذي قار حالياً)[٢٧]، وفي عهد والي بغداد، مدحت باشا تسلم سنة ١٨٦٩م متصرفية البصرة، وفي سنة ١٨٩١م عُيِّن كاتباً في ديوان ولاية آيدن جنوبي مدينة إزمير التركية، ومنها نقل في السنة نفسها الى ولاية بغداد وللمنصب نفسه، كما نُقل في السنة١٨٩٢م إلى المنصب نفسه في ولاية ديار بكر، وللمنصب نفسه[٢٨].

ترك سليمان فائق آثاراً عديدة منها: "تاريخ المماليك الكولَمَنْدْ"، ويعد أهم كتبه و"مرآة الزوراء في أخبار الوزراء"، وهو تاريخ بغداد، و "العلاقات العراقية الإيرانية"، و"تاريخ المنتفك"، ورسالة في "ترجمة الحاج أحمد عزت باشا[٢٩] والي خداوندكار (ولاية بورصة التركية) الأسبق"، و"المكاتبات المقدسة"[٣٠]، ثم مؤلفه الأخير "سفينة الرؤساء"، وقد مثّلت تلك المؤلفات، وجهة نظر المماليك خير تمثيل، في الإصلاح والتجديد والاستقلال عن الدولة العثمانية، متأثراً بالمجددين العثمانيين، أمثال المؤرخ جودت باشا (١٨٢٣-١٨٩٥م)، ونامق كمال[٣١]، ولذلك عدّه المؤرخون العراقيون، واحداً من المجددين في الحركة الفكرية في العراق، ومن المُتعلمين على الطريقة التركية، ومن مثقفي زمانه، وكان من الناقمين على السلطان عبد الحميد الثاني والمناصرين لكل من يعمل ضدّه، لذلك كان محمود شوكت من أكثر المتأثرين بتلك الأجواء[٣٢]. ومنذ طفولته التي لم نجد في المصادر المزيد عنها سوى مغادرته العراق مع والده سنة ١٨٧٠م، بعد إكماله دراسته الأولية في بغداد إلى استانبول والتحق بالمدرسة الحربية وتخرج منها سنة ١٨٨٢م برتبة نقيب ركن حرب (يوزباشي yüzbaşı).

(ب) المناصب التي تدرّج بها محمود شوكت:

قام محمود شوكت بوظائف عديدة داخل وخارج الدولة العثمانية منها: تكليفه سنة ١٨٨٢م لحضور اجتماع مهم، عُقد في جزيرة كريت، لمناقشة موضوع إرسال فرقة عسكرية إلى مصر، وفي سنة ١٨٨٣م دخل المدرسة الحربية، لتلقي دروس تتعلق بتعلم نظريات الأسلحة والرمي بها، كما تلقّى في السنة نفسها دروساً لمدة سنة واحدة على يد القائد الألماني كامبهوفنر باشا[٣٣]، وبعدها على يد القائد الألماني فون درغولتز باشا[٣٤]، وقد ذهب إلى ألمانيا، عضواً في وفد عسكري للاطلاع على كيفية صناعة بندقية مَوزر التي تم التعاقد عليها مع المصانع الألمانية. وتجدر الإشارة إلى أن الدولة العثمانية، وبسبب عدم ارتياحها من بريطانيا و فرنسا وروسيا، ولوجود مشاكل مع تلك الدول، كانت تعتمد على كبار الضباط الألمان في إصلاح الجيش العثماني، واستمر هذا التقليد حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، بموجب عقود موقعة بين الدولتين، وكثيراً ما التقى محمود

شوكت، عندما تسلّم الصدارة العظمى السفير الألماني في استانبول(فانگينهايم) وأبلغه رغبة الباب العالي بتولي ألمانيا هذا المجهود، دون غيرها من الدول الأوربية [٣٥]، وعمل في السنة نفسها مدرّساً في مدرسة الأركان.

تم في سنة ١٨٨٤م ترقية محمود شوكت إلى رتبة آمر كتيبة (قول أغاسي Kolağası)، وبعد سنتين، تم ترقيته إلى رتبة مقدم (بينباشي Binbaşı). وفي سنة ١٨٨٩م تم منحه وظيفة قائمقام ورتبة عقيد (يارباي Yarbay)، وصار معاون رئيس لجنة تفتيش عسكرية، وفي سنة ١٨٩١م تم ترقيته إلى رتبة عميد (آلباي Albay)، وخلال مكوثه ما يقارب عشرة سنوات في ألمانيا، شارك في العديد من المناورات العسكرية، ولاسيما في صنف المدفعية (مجال اختصاصه). وفي سنة ١٨٩٢م شارك مع نحوٍ من مئتين وخمسين ضابطاً عسكرياً، من دول مختلفة، في ولاية ماغدبيرگ الألمانية، في تطبيقات للتدريب على الرمي المدفعي السريع، وتطبيقات التحصينات المدرعة[٣٦]. كما عمل في السنة ١٨٩٣م مدرّساً لمادتي الجبر والمدفعية في مدرسة الأركان الحربية في استانبول، وقد أُعجب بكفايته الجنرال الألماني فون درغولتز، وقارنه بالقائد العسكري الفرنسي نابليون بونابرت[٣٧]، وتنبأ له بمستقبل لامع، وأوصى مراراً بإرساله إلى أوربا، لشراء الأسلحة، كما استعان به لمعرفة احتياجات الجيش العثماني، من المؤلفات العسكرية كافة، وهذا ما جعله يهتم في البحث والترجمة والتأليف، فكانت له مؤلفات عديدة، عن الأسلحة، والعلوم العسكرية، فضلاً عن اهتماماته في الأدب، إذ ترجم عن الفرنسية، بعض الروايات الأدبية.

وفي السنة ١٨٩٤م تم إيفاد محمود شوكت إلى فرنسا كرئيس لهيأة عسكرية، وعندما تم ترقيته إلى رتبة أمير لواء، حصل على لقب باشا، وفي السنة ١٨٩٩م، صار وكيلاً لرئيس مصنع إنتاج الأسلحة. وبعد سنتين (١٩٠١م) تم ترقيته إلى رتبةِ فريقٍ ثانٍ وفي السنة ١٩٠٥ م تم ترقيته إلى رتبة فريق أول ووالٍ على كوسوفا[٣٨].

وبعد إعلان السلطان عبد الحميد الثاني في ٢٣ تموز ١٩٠٨م عودة المشروطية الثانية (الدستور) تم تعيين محمود شوكت، قائداً للجيش الثالث، الموجود في مركز ولاية سلانيك[٣٩]، وفضلاً عن منصبه هذا، صار مفتشاً عاماً على ولايات الروم

أيلي (بلغاريا، اليونان، رومانيا، مقدونيا، كوسوفا)، وازدادت شهرته عندما صار قائداً للجيش الموجود في سلانيك، الذي أطلق عليه "جيش الحركة " الذي أطاح بحكم السلطان عبد الحميد الثاني، حينما زحف من سيلانيك إلى استانبول، للقضاء على حركة ١٣ نيسان ١٩٠٩م، التي راح ضحيتها العديد من أهالي العاصمة، وكادت أن تمتد إلى بقية الولايات العثمانية، بين المؤيدين والمناهضين للدولة العثمانية، والتي سنتحدث عنها في المحور الأخير.

تسلم محمود شوكت في ١٢ كانون الثاني ١٩١٠م منصب وزارة الحربية في وزارة إبراهيم حقي باشا[٤٠]. وفي ٢٣ كانون الثاني ١٩١٣م بعد قيام جماعة الاتحاد والترقي بالهجوم على الباب العالي (مقر الحكومة العثمانية الذي يضم مكاتب السلطان والصدر الأعظم)، ذهب أنور باشا[٤١] إلى القصر السلطاني، وقبّل يد السلطان محمد رشاد (١٩٠٩– ١٩١٣م)، وأخبره بأن القصر السلطاني قد تم تطويقه من جميع الجهات، واقترح عليه إصدار الإرادة بتعيين محمود شوكت صدراً أعظم ووزيراً للحربية، فوافق السلطان على ذلك، وكان عمر محمود شوكت آنذاك سبعاً وخمسين سنة، فألف وزارة أكثريتها من الاتحاديين بـ دعوى أنها وزارة محايدة، وظل فيها لحين اغتياله في ١١ حزيران ١٩١٣م[٤٢]. أما اللغات التي يجيدها فهي: العربية (لغته الأم) والتركية والألمانية والفرنسية[٤٣].

كان محمود شوكت كغيره من الشباب العثماني، قد تأثر بالحركة الدستورية في أوربا، التي انتشرت بذورها في داخل الجيش العثماني، ولاسيما بين كبار الضباط، الذين كثيراً ما زاروا الدول الأوربية بواجبات رسمية، وتأثروا بالتطورات السريعة فيها وانتقلت عدوى التغيير والتطور إليهم.

(ج) مؤلفات محمود شوكت:

انصرف محمود شوكت إلى المطالعة والتأليف فكتب مؤلفات عديدة، عن الأسلحة، والعلوم العسكرية، مما جعله صاحب مكتبة واسعة وقيّمة، احتوت على كتب ومؤلفات ثمينة، تضم العلوم والأدب، ومن أجل اتساع الفائدة العامة، أوصى بإيداع

مكتبته بعد وفاته، وقفاً في مدرسة خيرية في استانبول عرفت باسم "دار الشفقة" ومن مؤلفاته:

جدول الرياضيات وتطبيقاتها (اللوغارتمة)، وأصول الهندسة المسطّحة والمجسّمة، وعلم الأسلحة، وكتابه الشهير "عثمانلي تشكيلات وقيافة عسكرية (تشكيلات الجيش العثماني وكسوته)" في مجلدين مصورين، وفيه شرح لهيكلية الجيش وترتيبه وصنوفه، إذ عُدّ هذا الكتاب من المصادر التاريخية المهمة، وهو من أفضل آثاره التاريخية، ولديه محاضرات للضباط في النفير العام، وبنادق الماوزر (٩٥ملم) ولاهتمامه بالأدب، ومعرفته الفرنسية، ترجم كتاب " إنذار الضباط خلال التهيوء للحرب"، ورواية بعنوان "تحت ظلال الزيزفون" للكاتب الفرنسي الشهير الفونس كار[٤٤].

(د) علاقة محمود شوكت بالسلطان عبد الحميد الثاني:

كان السلطان عبد الحميد الثاني، يثمّن جهود محمود شوكت، ولاسيما عندما أوكل إليه مسؤولية معمل القيافة العسكرية، وتأسيس متحف يضم أنموذجات من ملابس الأصناف والرتب العسكرية كافة، التي كان السلطان يهدي منها إلى ملوك بعض الدول.

لقد وصل محمود شوكت إلى درجة عالية من الثناء والاحترام لدى السلطان عبد الحميد الثاني، التي أكدها القائد الألماني فون درغولتز باشا، الذي ذكر في مذكراته المنشورة، أن السلطان عبد الحميد كان يحب محمود شوكت، وأراد الاستفادة من ذكائه، وكونه من العراق ويعرف العربية، ولتفوقه في العلوم العسكرية، كلفه بعد انفكاكه من اللجنة العلمية لمصنع المدافع سنة ١٨٩١م، بمراقبة مشروع مد خط تلغراف من الشام إلى الحجاز(في الظاهر)، أما المهمة الحقيقية التي كُلف بها فهي(استخبارية) للتأكد من المعلومات الواردة من الحجاز ومصر وسورية، عن الدسائس والمؤامرات، التي كانت تحيكها بريطانيا ضد الدولة والسلطان، والوقوف على المعلومات الحقيقية واتخاذ التدابير اللازمة لها، وتم تزويده بالمعلومات السرية لهذا الغرض. وقد كتب محمود شوكت إلى السلطان عبد الحميد بالمعلومات التي كان يريد، إلا أنه وبسبب عدم استطاعته التفاهم مع شريف مكة (عون الرفيق Avnür-Refik) ووالي الحجاز (أحمد راتب باشا Ahmed)

Ratib Paşa، تمت إعادته الى وظيفته السابقة مديراً لمصنع الأسلحة في استانبول[٤٥] وليس هذا فحسب، بل بلغت ثقة السلطان عبد الحميد الثاني بمحمود شوكت أن جعله الوسيط بينه وبين الإمبراطور الألماني ولهلم (وليم) الثاني، الذي تربطه به علاقة صداقة، جعلت السلطان يطمئن للألمان ويرجع إليهم في الأمور المهمة، ويطلب المساعدة منهم، ولا يطمئن لبريطانيا، إذ كان محمود شوكت يعرض المعلومات الواردة من ألمانيا، عن التحركات البريطانية للسيطرة على المنطقة بشكل عام، وعلى مصر بشكل خاص على السلطان الذي كان يطلب منه إرسال برقيات جفرية إلى الإمبراطور الألماني، لأخذ رأي الأخير فيما يتعلق بتلك المواضيع[٤٦].

(هـ) اغتيال محمود شوكت :

لقد ساءت العلاقة بين محمود شوكت وبين جماعة الاتحاد والترقي، الذين عملوا مع مؤيديهم من أهل استانبول، ولاسيما أصحاب البنوك، والصرّافين من الأقليّات غير المسلمة، وكذلك مع المسلمين من غير الأتراك، على التخلص من محمود شوكت، الذي كانوا قد نصّبوه هم في ذلك المنصب الرفيع، وبسبب عدم تحملهم انتقاداته لهم واعتراضه على تدخلاتهم بشكل سافر بأمور الدولة كافة، فتم ترتيب مؤامرة لاغتياله، بعد مرور أربعة أشهر على تسلمه أرفع منزلة كصدر أعظم ووزير حربية في حكومتهم، فكانت المؤامرة على الشكل الآتي[٤٧]:

عندما خرج محمود شوكت في تمام الساعة العاشرة من يوم الحادي عشر من شهر حزيران ١٩١٣م، بسيارته من وزارة الحربية الواقعة في محلة " بايزيد " متجهاً إلى الباب العالي، وفي أثناء اجتيازه الميدان الرئيس في المحلة المذكورة، وانحراف موكبه باتجاه باب السوق الرئيس، تم تهيئة موكب جنازة وهمية، فأعاق المشيعون طريق محمود شوكت، الذي لم يكن يأخذ بنصائح ومقترحات حمايته الأمنيين، وأُغلقت الطرق من شدّة الزحام، وفي تلك اللحظة، كان بانتظاره ثمانية أشخاص مجهولين، في سيارة متوقفة، أُطلقوا عليه سبع عشرة إطلاقه، وفرّوا بسيارة كانت بانتظارهم مستفيدين من دهشة الناس، وكان قد جُرح بخدّه الأيمن، باطلاقات مسدس أحد المهاجمين، ونقل على أثر الحادث

إلى وزارة الحربية، وأُجريت له عمليات المعالجة، ووجد الأطباء أن إحدى الإطلاقات، كانت قد اخترقت صدغه الأيمن، ونفذت إلى دماغه، مما تسبب في إلحاق ضررٍ فيه، وعلى الرغم من المحاولات التي قام بها الأطباء، فقد فارق الحياة بعد نصف ساعة، وفي اليوم التالي، وبعد أداء صلاة الجنازة عليه في جامع آيا صوفيا، تم دفنه في مقبرة "تلة الحرية الأبدية". إذ شارك في مراسم تشييعه من عائلته، أخواه خالد وحكمت، وأقاربه ناجي شوكت[٤٨]، الذي تربطه به قرابة مصاهرة، كما شارك في تشييعه أيضا عددٌ من ألوية الجيش العثماني، ومئات الألوف من رجال الدولة والمواطنين على اختلاف طبقاتهم، وشارك أيضاً ممثلو عدد من الدول الأجنبية، ووحدات من الأساطيل الحربية لدول أمريكا، وانكلترا، وفرنسا، وألمانيا، وقد عكس ذلك التشييع، الشعبية التي كان يتمتع بها محمود شوكت في استانبول. وربما كان ذلك الاهتمام الأوربي في تشييع محمود شوكت عرفاناً منهم بالدور الذي قام به في موضوع خلع السلطان عبد الحميد، إذ كان ذلك إنجازاً مهماً يصب في مصالح ومخططات دولهم أما مرافقه الثاني، الملازم البحري إبراهيم، فقد توفي في الحال نتيجة إصابته بإحدى الإطلاقات[٤٩].

وفي البداية لم يُعرف مَنْ كان وراء تلك الحادثة، هل هي بتدبير من أحد أعضاء جمعية الاتحاد والترقي، أو من المعارضين لها، وصارت تلك الحادثة سبباً لتبادل التهم بين الطرفين، وعلى أثر إلقاء القبض على الجناة الثمانية ، اتخذ الديوان الحربي قراره في ٢٢ حزيران ١٩١٣ بالحكم بالموت عليهم، وتم التنفيذ يوم ٢٩ من الشهر نفسه، وقد تبنت جمعية سرية خبراً مفاده أن الهدف لم يكن الانتقام من محمود شوكت، وإنما هو قلب نظام الحكم، إلا أنه لم يتم الإعلان عن حيثيات تلك الواقعة [٥٠]، وصرّح ابن الأمين[٥١] أن جمال باشا أحد أعضاء جمعية الاتحاد والترقي البارزين، الذي كان يشغل منصب محافظ استانبول، لم يتخذ الإجراءات اللازمة، على الرغم من علمه بالحادثة في لحظة وقوعها، وبهذا الخصوص عبّر المبغضون لمحمود شوكت، ولاسيما من الأتراك ذوي الميول الإسلامية بقولهم: إنه نال جزاءه العادل، لما اقترفه من ظلم عندما ارتضى لنفسه أن يكون أداةً طيّعة بيد جماعة الاتحاد والترقي، فاستخدم الشدة والبطش والظلم والتعذيب، فقالوا متشفين فيه، المثلين المشهورين[٥٢]:

- Su testisi su yolunda kırılır
- Zulum ile Abad olanın ahiri berbad olur

ومعناهما: مثلما جرّة الماء تتوسخ في طريق الماء.. فإن مصير الظالم سوء العاقبة

لقد ظهرت شائعات عن اتهام الائتلافيين[٥٣] بقتل محمود شوكت، ثأراً منهم لمقتل وزير الدفاع ناظم باشا، غير أن الراجح هو أن الذي قتله هم الاتحاديون أو كانوا على الأقل يعلمون بالقاتل ولم يمنعوه، لكي يجعلوا من مقتله قصة "قميص عثمان"، وينتقموا من خصومهم، وحقاً استغلوها، ودعموا موقفهم، فاستأثروا بالحكم[٥٤]. الذي كثيراً ما أعاقهم للوصول إليه، عندما أصدر تعليماته بمنع الضباط العمل بالسياسة، وطلب منهم عدم الانشغال بغير مهنهم العسكرية، وهذا ما أزعج الكثير منهم وجعلهم غير راضين عن تلك الأوامر، لتعارضها مع رغباتهم وطموحاتهم السياسية[٥٥]. كما أزعجهم تشديده على ضرورة الالتزام بالنظام العام، فتولد لديهم حقد عليه جعلهم لا يهتمون في موضوع حراسته، وهذا ما سهّل تنفيذ عملية اغتياله،لأنه لا يعقل عدم علمهم بالمحاولة، وهم يسيطرون على زوايا العاصمة كافة[٥٦].

وأما رأي السلطان عبد الحميد بمقتل محمود شوكت، فتتضح من خلال ما ورد في مُذكّرات السلطان، عندما سُئِل عن مقتل محمود شوكت إذ قال: "لقد تم إطلاق النار على محمود شوكت وقتله من طرف جماعة الاتحاد والترقي في وضح النهار، لأجل التخلص من شهرته وسمعته، كبطل في جيش الحركة، ولأجل فتح المجال أمام أنور باشا إلى وزارة الحربية، فكانوا يريدون ضرب عصفورين بحجر، والتخلص من تأثيرات القائد محمود شوكت من جهة، وتخويف المعارضة من جهة أخرى، فهم مثلما حرّكوا كتيبة من الرماة الماهرين، وجاءوا بجيش الحركة إلى أبواب استانبول وأسقطوني، قاموا هذه المرة أيضاً، وبحجة تحقيق السلم والأمان، وبدعوى حقن الدماء بإعدام معارضيهم كافة ونفيهم وإسكاتهم "[٥٧] .

يذكر السلطان عبد الحميد الثاني في مذكراته أنه قرأ في تقويم الوقائع، أن حكومة الاتحاد والترقي كانت على علم بمكان وساعة اغتيال محمود شوكت في وضح

النهار، مع معاونه، وإطلاق سبع عشرة إطلاقة مسدس عليهما أمام وزارة الحربية، ولم يظهر أي رجل شرطة، ولا فرد واحد من أفراد الشرطة ، للتدخل في الحادث، وربما لو لم يهرب رجل أعرج، لم يعرف الجُناة (٥٨).

أما المؤرخ التركي يلماز أوزتونا فيذكر في كتابه تاريخ الدولة العثمانية: " أن محمود شوكت كان قد اقترف منذ ١٩٠٨م أخطاء وجرائم سياسية وعسكرية وإنسانية كبيرة، ولكنه بعد أن ابتعد عن الجيش وزُجَّ في السياسة، تغيرت لديه بعض المفاهيم ، وأخذ يسعى لإنقاذ الإمبراطورية، التي أخذت تتداعى أطرافها، وإنه على الرغم من أن جد محمود شوكت من قفقاسيا الشمالية، إلا أنه كان يتكلم العربية مع النواب والأشراف العرب، لأن ولادته في بغداد، وكان يقول إنه عربي ويولي أهمية للتعاون معهم، بخصوص حل الخلافات التي ظهرت بين العرب والدولة العثمانية، التي لم يبق فيها سوى أتراك الغرب وعرب الشرق، وكان يؤكد لهم أن ذلك الخلاف قد ينهي الإمبراطورية إذا لم يتم تجاوزه، وإن سبب تكليف جماعة الاتحاد والترقي لمحمود شوكت بتسلم الصدارة، على الرغم من عدم كونه اتحادياً بشكل رسمي، هو لعدم وجود شخصية مهيأة لذلك المنصب، وأن سيطرتهم عليه وصلت الى حد إجباره على كتم بعض الأسرار عن السلطان، ولذلك كثيراً ما كان يحقّرهم وبشكل علني، ونتيجة لتلك الخلافات قرروا التخلص منه "، ولا يستبعد أوزتونا مشاركة بريطانيا في عملية اغتيال محمود شوكت، لأنها أدركت أن هذا الرجل، قد يتمكن من لم شعث الإمبراطورية، مما يعرقل حصول بريطانيا على أطماعها في الدول العربية، ويرى أوزتونا أنه لو لم يُقتل محمود شوكت لكانت علاقات العرب مع الدولة العثمانية أفضل بكثير، ولأعاق وقوع العرب بأحضان انكلترا وفرنسا، ولعمل الكثير من أجل إبعاد الدولة من شبح الحرب العالمية الأولى، ولما دخل الحلفاء إلى الأناضول(٥٩). وهنا قد لا يتفق الباحث مع هذا المؤلف، لأن انصياع محمود شوكت خلال الأحداث الماضية، لأفكار وتوجيهات جماعة الاتحاد والترقي، وتنفيذه لرغباتهم، عندما ساهم بخلع السلطان عبد الحميد، قد يجعله كذلك يقبل توجيهاتهم مرة أخرى، في مواقف أخرى، لصالح دول أو جهات أخرى. وقد يكون سبب ذلك الانصياع، هو قلة نبوغه في السياسة، وكونه رجلاً عسكرياً، لم يزاول السياسة إلا في سنواته الأخيرة.

(و) ردود فعل مقتل محمود شوكت:

بناءً لما ورد أعلاه، استغل الاتحاديون حادثة مقتل محمود شوكت، وأمعنوا في الانتقام من خصومهم، ومن ذلك، بعث وزير الداخلية ببرقية إلى محمد فاضل باشا الداغستاني، الذي كان والياً على بغداد بالوكالة، يأمره بإلقاء القبض على جماعة من خصومهم الائتلافيين البغداديين البارزين وهم (كامل الطبقچلي ويوسف السويدي وشكري الفضلي ومحمود نديم الطبقچلي)، وتسفيرهم إلى استانبول، لتقديمهم إلى المحكمة العسكرية، بتهمة اشتراكهم في مقتل الصدر الأعظم محمود شوكت. ولما وصل أمر إلقاء القبض عليهم، إلى الداغستاني، رفع اقتراحاً إلى استانبول، طلب فيه إحالتهم إلى محكمة عسكرية تقام في بغداد، فتمت الموافقة على طلبه ماعدا كامل الطبقچلي، اضطر إلى تسفيره إلى استانبول إذ لاقى جزاءه، أما الباقون فقد أُطلق سراحهم بعد قضائهم أيام عديدة في التوقيف[٦٠].

وفي استانبول أيضاً، صدر حكم الإعدام بحق ثلاثة عشر رجلاً، من زعماء الائتلافيين، بتهمة اشتراكهم في مقتل محمود شوكت، وكان من بينهم صهر العائلة السلطانية، صالح باشا زوج منيرة سلطان (إحدى الأميرات) التي توسلت بالسلطان محمد الخامس من أجل إنقاذ زوجها من الإعدام، إلا أنه لم يستطع، فأُعدم مع الآخرين[٦١].

أما في العراق، فكان مقتل محمود شوكت، الحدث الأهم الذي كان له صدى مدوٍ في بغداد، إذ فرح أنصار حزب الحرية والائتلاف بمقتله، ظناً منهم أن مقتله سيؤثر على الاتحاديين، كما قصم مقتل ناظم باشا قبلئذٍ ظهرهم، وشتت شملهم، وكان بعض الشباب الائتلافيين، يوصفون بالتسرع في قراراتهم وتقويمهم للأمور، إذ عبّروا عن فرحهم بمقتل محمود شوكت، وأقاموا الحفلات الموسيقية، وأرسل كامل الطبقچلي، أحد قادتهم في بغداد، برقيات تهنئة إلى بعض كبار المسؤولين في اسطنبول، وهذا ما جعل قادة الاتحاد والترقي يصرون على إرساله الى اسطنبول وإعدامه انتقاماً منه، أما على الصعيد الشعبي، فعلى العكس من ذلك، إذ كان نبأ اغتيال محمود شوكت بمثابة الصاعقة على رؤوس محبيه، فقد رثاه شعراء بغداد، ومنهم مصطفى العلاف بقصيدته التي مطلعها [٦٢]:

نعى في ليلة ظلماء ناعيوشرّ النعي في سود الليالي

وروع قلباً بعظيم خطبٍ به بغداد باتت في وبالِ
فأنكرت الحوادث وهي شؤمٍ ومثلي بالحوادث لا يبالي
أمحمود الخصال يموت غدراً وهمته رقت أوج المعالي

المحور الثاني

الجمعيات السياسية التي ساهمت بخلع السلطان عبد الحميد الثاني:

قبل الدخول في موضوع الجمعيات، التي كانت تناهض السلطان عبد الحميد الثاني، وتطالبه بالإصلاح، وتوجّه إليه النقد المستمر مهما حاول ذلك، وتصفه بالدكتاتوري والرجعي، إلا إنه لابد من ذكر حقيقة، كان قد اتفق عليها بعض المؤرخين المتخصصين في التاريخ العثماني، مثل نيازي بيركس، وبرنارد لويس، ورود ريك ديفيسون، وستانفورد شو، على أن معظم الإصلاحات التي بدأت في بداية القرن التاسع عشر، ظلّت مستمرة ولم تتوقف حتى نهاية حكم السلطان عبد الحميد الثاني، الذي كانت له نظرة في موضوع الإصلاحات، ربما تختلف عن سابقيه من السلاطين هي نزوعه إلى الحكم المركزي، رغبة منه في المحافظة على وحدة الدولة العثمانية واستمراريتها، وهو يُدرك أنه مهما غيّر وأصلح فلن ترضى عنه الدول الغربية، وستصفه بالمستبد، لذلك كان يحظى برضا مسلمي الدولة العثمانية، الذين كانوا يحرصون على المحافظة على هوية الدولة العثمانية وصمودها بوجه الاعتداءات الأوروبية[٦٣]. وربما كان السلطان عبد الحميد لا يتوانى عن استخدام الأسلوب الاستبدادي في الحكم، لكي يواصل إحكام قبضته على حكم دولة مترامية الأطراف، ولكي لا يقع بما وقع به آباؤه السلاطين السابقون من أخطاء، يعتقد أنها كانت سبباً لحدوث حالات تمرد وعصيان، لاسيما في الأقاليم البعيدة.

ومن الأسباب التي كانت تشجع معارضي السلطان عبد الحميد الثاني على التمرد هي الثورات التي حدثت في الدول المجاورة، ولاسيما في إيران سنة ١٩٠٥م، وروسيا سنة ١٩٠٦م، وفي الدول الأوربية " مثل جمعية الكاربوناري في إيطاليا والمنظمة الداخلية في بلغاريا وغيرها من المنظمات المعادية للأتراك، بشكل خاص والمسلمين بصورة عامة "، إذ شهدت تغيرات دستورية في أنظمة حكمها، وهذا ما جعل الرعايا

العثمانيين من غير الأتراك، يطالبون هم أيضاً بإجراء مثل تلك التغييرات، ولكن السلطان لم يتأثر بتلك المطالبات، بل أخذ بإجراء إصلاحات كما يعتقد هو[٦٤]

أما العاصمة استانبول، فقد شهدت خلال المدة (١٨٦٩ – ١٩١٤م) نزاعات بين رجال الدولة من جماعة الاتحاد والترقي، وبين غيرهم من الحاقدين على النظام العثماني، حديثي العهد في السياسة، إذ كانت تلك الجماعات متناقضة ومختلفة في أهدافها وتوجهاتها ومرجعياتها، الأمر الذي أدى إلى تبلور معارضة سياسية، تمثلت بحزبي الحر المعتدل (١٩١٠م)، والحرية والائتلاف (١٩١١م) وغيرهما من الأحزاب التي سنتناولها، مع الإشارة إلى خلافاتها السياسية مع جماعة الاتحاد والترقي، مما جعل استمرار العنف سيد الموقف حتى نشوب الحرب العالمية الأولى، فكان محمود شوكت ضحية ذلك العنف، وبعدها ازداد الصراع بين أعضاء الجمعية أنفسهم [٦٥].

(أ) جمعية الإتحاد والترقي:

عرفت جمعية الاتحاد والترقي بهذا الاسم في استانبول سنة ١٨٨٩م (كعمل منظم) وهي الجهة التنفيذية لحزب " تركيا الفتاة " الذي أسس سنة ١٨٦٥م، وكانت نواتها الأولى عدداً قليلاً من تلامذة مدارس الطب العسكري خاصة أطلق عليهم الشباب العثمانيون، وكان عملها بسرية بالغة، خشية كشف أمرها من قبل السلطان عبد الحميد الثاني، وكانت هذه الجمعية تحظى بدعم بعض الدول الأوربية، التي تهدف إلى التخلص من الدولة العثمانية وبأي ثمن، لاسيما فرنسا وبريطانيا، وكلما شعر أعضاء هذه الجمعية بمتابعة أعوان السلطان، هربوا إلى تلك الدول، التي تُقدّم لهم الحماية والتسهيلات اللازمة لإصدار الصحف المناهضة للسلطان، الذي حاول جاهداً إرسال من يُسكت أصواتهم أو محاولة إقناع بعضٍ منهم للعودة إلى استانبول[٦٦]. ولكن على الرغم من تلك الجهود (وبسبب خوف أعضاء الجمعية، ومعرفتهم بدهاء السلطان عبد الحميد)، لم يرجع منهم أحد، بل استقطبوا الكثير من الناقمين عليه، وعقدوا مؤتمرهم الأول، في باريس في السنة ١٩٠٢م، إذ أعلنوا فيه عن شعار الجمعية " الحرية، الأخوة، المساواة "، المُستمَد من مبادئ الماسونية [٦٧]، والثورة الفرنسية (١٧٨٩م)، وكان هذا الشعار سبباً من أسباب دعم الدول الأوربية للجمعية، وذلك بتأثير الماسونية على تلك الدول، التي ترغب بإسقاط الدولة العثمانية.

يُذكر أن أول حركة معارضة ضد السلطان عبد الحميد الثاني، كانت قد بدأت سنة ١٨٧٨م، واقترن ذلك بحادثتي چراغان الأولى والثانية، اللتين أراد منفذوها، إعادة السلطان مراد الخامس(١٨٧٦ – ١٨٧٦م)[٦٨] مرة أخرى إلى العرش، وبدأت الدولة تبعد أعضاء هذه الجماعات منذ السنوات ١٨٨٩م و١٨٩٢م و ١٨٩٥م[٦٩]، وبدأت هذه الجمعية تتوسع وبشكل سريع، ولاسيما خلال المدة بين ١٩٠٢م و ١٩٠٦م، فظهر من ينادي بمبادئها وشعاراتها في القاهرة وجنيف واستانبول، وليس هذا فحسب، بل تغلغلت منذ السنة ١٩٠٦م في الجيش، ففي دمشق أسس عدد من الضباط أولى تلك الجمعيات "جمعية الوطن و الحرية" ومن هؤلاء الضباط مصطفى كمال[٧٠] (أتاتورك فيما بعد) ومنها أصبح لهذه الجمعية فروع في الجيش الخامس، المنتشر في يافا والقدس وبيروت

والعريش، ومن هناك، وصلت خلايا هذه الجمعية إلى الضباط في الجيش الثالث في سيلانيك ، فأطلقوا على جمعيتهم " جمعية الحرية العثمانية "، وكان لهذه الجمعية فروع في مقدونيا والأناضول.

لقد ساعد انفتاح مدينة سلانيك المُفرط قياساً ببقية المدن العثمانية، على انتشار الجمعيات المناهضة للحكم العثماني، وسبب ذلك الانفتاح هو أنها كانت المركز الرئيس للماسونية، وأن معظم سكانها كانوا يونانيين الأكثر حقداً على الدولة العثمانية، مع قلة من الأوربيين والأتراك، وليس هذا فحسب، بل إن نحو نصف أهالي هذه المدينة هم، من يهود الدونمة[٧١]، وهذا ما جعل السلطان عبد الحميد يلاقي صعوبات جمّة في إسكات المعارضة في منطقة مقدونية وسلانيك التابعتين للدولة العثمانية، فضلاً عن تعقّد مشاكل تلك المنطقة وبيئتها، التي أتاحت الفرصة لتزايد عدد أعضاء جمعية الاتحاد والترقي فيها، حتى بلغ سنة ١٩٠٨م نحو(١٥٠٠٠) منتسب[٧٢]، وهذا ما مكن الجمعيات الماسونية من التأثير في العديد من ضباط الجيش العثماني في منطقة مقدونية، فأصبح الكثير منهم ماسونيين، وكانوا يمارسون عملهم السياسي ويتصلون بأهلهم في المنفى بحرية، لاطمئنانهم وعدم خوفهم من أعوان السلطان، لوجود من يؤمّن لهم الحماية والدعم المالي، فكانوا يعقدون اجتماعاتهم في بيوت اليهود. وكان هدف تلك الجمعيات هو إسقاط حكم السلطان عبد الحميد وبشتى الوسائل، وإعادة النظام الدستوري. وفي هذا الخصوص، يرى الباحث أن العديد من الذين انتموا الى تلك الجمعيات المناهضة للحكم العثماني كانوا مُغرراً بهم، وقد انطلت عليهم، دسائس الدول الأوربية، التي كانت تخطط ومنذ أمد ليس بالقصير، لإسقاط وتجزئة الدولة العثمانية، واقتسام ممتلكاتها، وهذا ماأثبتته العقود اللاحقة، إذ لم يحققوا لبلدانهم غير التجزئة والحروب.

لقد تأثرت جمعية الاتحاد والترقي بجمعيات أوربية معادية للدولة العثمانية، وللحيلولة دون إلقاء القبض على أعضائها، كانت تتبع طرق التنظيم الإيطالي "التي تعطي لكل عضو رقماً مكوناً من بسط ومقام، فالبسط يعني رقم المنتمي، والمقام رقم الخلية. وطريقة التنظيم البلغاري نفسه (التنظيم الخماسي، أي كل فرد منهم يقود خمسة، ولكل منهم رقمٌ، فلا يَعرف أحدهم الآخر)"، ولذلك انتشرت هذه الجمعية بسرعة، في

المناطق البعيدة عن العاصمة استانبول. وقد اتبعت تلك الجمعيات المناهضة للدولة العثمانية، أساليب خبيثة، كاستفزازها للدول الأوربية نفسها، من أجل دفعها للتدخل في شؤون مناطق البلقان، وإضعاف سيطرة العثمانيين، وكانت تلك الأساليب الاستفزازية، بداية إعلان الثورة على الدولة العثمانية.

يقول السلطان عبد الحميد في مذكراته: " إن الغالبية العظمى من الأتراك الشباب (جون ترك Jön Türk) كانوا من الماسون، وإنهم انتسبوا بوجه خاص إلى المحفل الماسوني الإنجليزي، الذي كانوا يتلقون منه معونة مادية "[٧٣].

لم تكتف المنظمات الأوربية، التي نشأت في دول البلقان، بمناهضة حكومة السلطان فحسب، بل تجاسرت أكثر، وراحت تضغط على الحكومات الأوربية من أجل تعيين حاكم نصراني، يحكم بلاد الروملي، وهذا ما شجّع جماعة الاتحاد والترقي في ربيع ١٩٠٨م على إعلان الثورة على السلطان عبد الحميد الثاني، وقبل ذلك كانت قد قررت قتل أعوانه وبعض الضباط والموظفين وعلماء الدين الموالين له[٧٤].

والأمر الأكثر خطورةً على السلطان عبد الحميد الثاني هو تمرد الضابطين (أنور ونيازي) عضوا جمعية الاتحاد والترقي وهروبهما إلى جبال رستة البلقانية، إذ ساعدهما قائمقام المنطقة سراً ومن هناك أرسلا برقية إلى السلطان عبد الحميد، طالباه فيها إعادة العمل بدستور سنة ١٨٧٦م[٧٥]. وقد وقفت معهما بعض الوحدات العسكرية. وعلى الرغم من محاولات السلطان عبد الحميد الثاني إخماد هذا التمرد، إلا أنه لم يقدر على ذلك، بسبب انضمام ضباط آخرين من الذين كانوا محسوبين عليه، لتأثرهم بأفكار الجمعية، التي زادت من تماديها، فاستولت في ١٧ تموز ١٩٠٨م على مكتب بريد مدينة سلانيك[٧٦]. وكان سبب تركيز الجمعية على ذلك المكتب، للاستفادة منه، في إيصال التبليغات إلى أعوانها من الموظفين والعسكريين، في مناطق البلقان، وإبلاغ العُمد والأعيان في القرى، تخبرهم ببدء الثورة ضد حكم السلطان عبد الحميد الثاني.

وفي فجر ٢٣ تموز ١٩٠٨م، أعلن بعض أهالي القرى القريبة من سلانيك، تأييدهم للمتمردين، ولاسيما عندما رأوا انضمام الجيش الثالث، الذي كان يقوده محمود شوكت، وقد أطلق على تلك القوات ب "جيش الحركة "، وعندما رأت الجمعية قوة واتساع

مؤيديها، بعثت ببرقية إلى السلطان عبد الحميد الثاني، طالبته بإعلان الدستور في خلال أربع وعشرين ساعة، وإلا ستُحَرّك الجيشين الثاني والثالث، البالغ عددهما (٥٠,٠٠٠) جندي لاحتلال العاصمة استانبول [٧٧].

أما موقف السلطان، ففي البداية لم يَعبأ بتلك التهديدات، بل أمر حلمي باشا "أحد القادة المقرّبين منه"، ومفتش الولايات الثلاث، في منطقة البلقان، بقمع تلك الحركة، إلا أن حلمي باشا نصحه بالخضوع للأمر الواقع، وإعادة العمل بالدستور ثانيةً، الذي كان قد عطله قبل أكثر من ثلاثين سنة. وحقاً خضع السلطان مُكرهاً، بعد أن اقتنع بأن المراوغة والمماطلة غير مجدية، وفي اليوم المحدد نفسه، أعلن إعادة العمل بالدستور الذي اقتضى في حينه، إجراء انتخابات برلمانية، وتمت الانتخابات، وافتتح السلطان في كانون الأول ١٩٠٨م البرلمان، الذي تم انتخابه من مجلسين (الأعيان) و(المبعوثان – ممثلو الولايات أي النواب)، وبذلك تمكنت جمعية الاتحاد والترقي من فرض بعض أفكارها وبرامجها، وقد أطلق على عملية العودة إلى الدستور بـ"المشروطية الثانية"[٧٨] .

وعلى الرغم من ذلك، لم تكتف الجمعية بما حققت من استجابة السلطان، ولم تتوقف عند ذلك الحد، بل استمرت بعملها لتنفيذ المخطط المرسوم لها من الدول الأوربية، فأمضت بمؤامرتها بعد أن حصلت على تأييد الأقليات الراغبة بالانفصال وتجزئة الدولة العثمانية، وقررت تحريك وقيادة " جيش الحركة " من سلانيك إلى استانبول، بحجة القضاء على التمرد، الذي يرجح الكثير من الباحثين أنه قد اتفق جماعة الاتحاد والترقي والانجليز عليه في ١٣ نيسان١٩٠٩م[٧٩]، كخطوة على طريق خلع السلطان وتجزئة الدولة. وقد اتهم البعض السلطان عبد الحميد الثاني، بأنه هو وراء هذا التمرد، وهذا ما يستبعده الباحث لسببين، إذ من غير المعقول أن يعمد سلطان على إثارة مشاكل هو غير قادر على السيطرة عليها، أو التحكم بتداعياتها، فتنقلب آثارها سلباً عليه، والسبب الآخر، لو كان هو وراءها لما استجاب إلى مطالب المتمردين كاملة، ومع ذلك لم يوافقوا على إنهاء التمرد.

(ب) الجمعية المحمدية:

تألّفت هذه الجمعية في استانبول في ٥ نيسان ١٩٠٩م، بعد إعلان الدستور العثماني مباشرةً، وكانت تحمل الصبغة الدينية، وغايتها الأساسية، محاربة توجُّهات جمعية الاتحاد والترقي والقضاء عليها، وكان أبرز قادتها "درويش وحدتي" وهو رجل متصوف، عارض الدستور الجديد وعدّهُ مخالفاً للشريعة الإسلامية، ودافع عن السلطان عبد الحميد الثاني كونه غير راضٍ عن ذلك التغيير، وقد أُجبر عليه، وبناءً على تلك المبادئ، طالب "درويش وحدتي" بإعلان الشريعة الإسلامية كبديل عن الدستور الجديد كان أغلب أنصار هذه الجمعية من الضباط "المسلكيين" الذين تدرّجوا في الرتب العسكرية من رتبة ضابط صف فما فوق، ولم يحصلوا على رواتب كافية مقارنة بأقرانهم خريجي الكليات العسكرية ذوي الامتيازات والرواتب العالية، ومنهم محمود شوكت، ولذلك كانوا ناقمين على الأخيرين[٨٠].

(ج) جمعية الحرية والائتلاف:

أسست هذه الجمعية سنة ١٩١١م في استانبول، و كانت أهداف هذه الجمعية، هي منح الولايات العثمانية شيئاً من الاستقلال الإداري، أي حكماً لا مركزياً، وقد ضمّت في صفوفها بعض الأمراء ورجال الدولة القدماء، الذين يمثلون اتجاهاً يمينياً في السياسة العثمانية، ومنهم الأمير صباح الدين، ابن أخت السلطان عبد الحميد، الذي كان قد هاجر مع أبيه إلى فرنسا خوفاً من خاله، وحصل على تأييد العناصر غير التركية، التي كان هدفها الحصول على الحكم الذاتي، وبسبب ممارسة الجمعية ضغوطاً على صباح الدين لم يكن قادراً على تنفيذها، فتراجع عن فكرته، وهذا ما أفقده شعبيته، بين الأقليات العرقية في الدولة العثمانية (غير التركية)[٨١].

(د) حزب الأحرار:

أسس هذا الحزب سنة ١٩١٠م في استانبول، وهو أحد أحزاب المعارضة الجديدة التي واجهتها جمعية الاتحاد والترقي، الذي تبنى أيضاً وبدفع من اليونان والأرمن المناهضين للدولة العثمانية، فكرة اللامركزية، فحارب هذا الحزب سياسة التتريك، لأن

اليونانيين كغيرهم من الأقوام كانوا يرفضون التخلي عن قوميتهم، كما اتهم هذا الحزب جماعة الاتحاد والترقي، بتزوير الانتخابات لصالحهم وبأنهم أعدوا نتائجها قبل موعدها. وبظهور هذا الحزب، واجه الاتحاديون، قوتين، الأولى إسلامية مدعومة من السلطان عبد الحميد، والثانية نصرانية مدعومة من اليونان، ولذلك لم يستطيعوا الصمود أمام معارضيهم(٨٢).

المحور الثالث

خلع السلطان عبد الحميد الثاني

(أ) حادثة ١٣نيسان ١٩٠٩م:

لقيت الجمعية المحمدية قبولاً من العديد من المحافظين، الرافضين لأفكار جماعة الاتحاد والترقي، فحدثت تداعيات وصدامات بين مؤيدي الشريعة الإسلامية، وأنصار الدستور الجديد، ومن تلك التداعيات، عندما نشر الصحفي "حسن فهمي بيك" في أوائل نيسان ١٩٠٩م في جريدته "سربستي" مقالاً، عن ضرورة ارتداء الأتراك القبعة الأوربية، فكان هذا الخبر سبباً لتأجيج الرأي العام في استانبول وغيرها من المدن التركية، وفي الثامن من الشهر نفسه، تعرّض مجهول يرتدي بدلة عسكرية برتبة ضابط، لكاتب المقال فأرداه قتيلاً، فكانت هذه الحادثة الشرارة التي أشعلت فتيل الفتنة في استانبول، فهجم المشيعون على مؤسسات العهد الجديد، وأحرقوا بعضها، وقتلوا في ١٣ نيسان ١٩٠٩م، ثلاثمئة من الضباط المؤيدين لجمعية الاتحاد والترقي، وهجم الجنود المؤيدون للسلطان عبد الحميد الثاني، على نادي الجمعية وعلى إدارة صحيفة "طنين" وعلى النادي العسكري وعلى النادي النسائي، وحاولوا قتل أربعين من أعضاء مجلس المبعوثان الموجودين آنذاك في المجلس، إلا إن الأخيرين تمكنوا من الفرار ولم يكتف الجنود المتمردون بذلك، بل صاروا يأمرون وينهون، ولا يوجد من يستطيع الوقوف أمامهم أو يعترض على أوامرهم. فضجّت الأصوات في استانبول تنادي" لتحيَ الشريعة والموت لتركيا الفتاة"(٨٣).

كانت هذه التطورات التي شهدتها العاصمة استانبول، بمثابة الزلزال، الذي لم تكن تألفه من قبل، إذ تسارعت الأحداث الدامية والمتغيرات، فوصلت الى ولايات تركية في وسط الأناضول مثل "أدنه" التي فسر بعضهم توجيهات السلطان بضرورة الالتزام بما يأمره الدين، بالانتقام من غير المسلمين، فقتل العديد من الأرمن مما كانت سبباً لتحرك الدول الأوربية، وحسم الأمر لصالحها، فشرعت بالعمل على إسقاط السلطان عبد الحميد الثاني. فحركت جمعية الاتحاد والترقي، لإنقاذ الوضع وإكمال المخطط المرسوم لها، وتم استغلال محمود شوكت والتنسيق معه كونه (قائد حامية مقدونيا آنذاك)، ومصطفى كمال (رئيس أول جمهورية تركية فيما بعد)، الذي يرى الباحث من المفيد معرفة موقفه وموقف الضباط المناصرين للسلطان عبد الحميد الثاني من تلك التطورات في موضوع الزحف إلى استانبول وخلع السلطان عبد الحميد الثاني.

(ب) دور مصطفى كمال في خلع السلطان عبد الحميد الثاني:

كان مصطفى كمال عند حدوث واقعة التمرد في ١٣نيسان ١٩٠٩م، رئيساً لأركان حرب الفرقة الرديفة الحادية عشر الموجودة في منطقة سلانيك، وعندما أُبلغ جماعة الاتحاد والترقي عن أحداث استانبول الدموية، عن طريق رئيس أركان القوات الموجودة في منطقة البلقان حسين حسني باشا " أحد أعضاء الجمعية، وطلب منهم ضرورة معاقبة المسؤولين عن تلك المذابح، وافقت الجمعية على طلبه، وأوعزت الى أعضائها من كبار الضباط في تلك المنطقة لاتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك، واتخذت قراراً بإرسال القوات المتواجدة في سلانيك إلى استانبول، وأُسندت قيادتها إلى الفريق محمود شوكت باشا، الذي استجاب لتنفيذ الأوامر العسكرية، التي تسلّمها من رئيس أركان المنطقة، إذ أدى (دون أن يقصد) دوراً مهماً في خلع السلطان عبد الحميد الثاني.

تحرّك محمود شوكت إلى أدرنة (الواقعة في منتصف الطريق بين سلانيك واستانبول)، التي مكث فيها قليلاً لإعادة تنظيم قطعاته، ومن هناك إلى استانبول، وقد بعث مصطفى كمال ببلاغ إلى أهاليها، باسم محمود شوكت، طالبهم فيه التعاون مع القوة

القادمة إلى العاصمة ، للقضاء على التمرد، ولكن الشيء الذي لم يُعرف سببه هو عزل مصطفى كمال قبل دخول القوة إلى استانبول[٨٤]

يذكر الكاتب التركي يوسف حكمت بايور – المنحاز لمصطفى كمال – في كتابه "أتاتورك حياته وأثره"، أن حادثة ١٣ نيسان "الرجعية" كانت فرصة لا تعوّض بالنسبة لمصطفى كمال، الذي تحرّى عن الوضع في استانبول من خلال زملائه من كبار الضباط في القيادة العامة في استانبول، وعندما عرف أن الوضع مضطرب، كان من المؤيدين لإرسال الفرقة العسكرية الحادية عشر الموجودة في سلانيك بقيادة محمود شوكت، التي وصلت بسرعة غير اعتيادية (ثلاثة أيام)، وقد انضم إليه في الطريق جماعات من اليهود والأرمن والبلغار والصرب، للمعاونة في تنفيذ المخطط المرسوم لها، من خلال استغلال الوضع المضطرب والتخلص من السلطان عبد الحميد الثاني، وحقاً تمت السيطرة على الوضع، وأنقذت حامية استانبول العسكرية من أيادي المتظاهرين، الذين كانوا ينادون بعودة الشريعة، والغريب أن الكاتب يضيف أيضاً، أن جمعية الاتحاد والترقي في سلانيك، لم ترض عن ذلك التصرّف، وطالبت بسحب مصطفى كمال من وظيفته، وربما بسبب وجود خلافات ظاهرية بينهما تتعلق بتنفيذ المخطط المرسوم لهم، وكذلك لأنها كانت لا تريد فقدان زمام الأمور من يدها، ولكي تجني ثمار الحركة وحدها، وقد يكون ذلك الخلاف مقصوداً ومخططاً له، لأن مصطفى كمال كان أحد جماعة سلانيك ومحافلها الماسونية، وقد استبقاه التخطيط ليحمل لواء المرحلة التالية، وليصبح بعد الحرب العالمية الأولى (١٩١٤– ١٩١٨ م) العنصر الفعال في القضاء على الدولة العثمانية، وكانت أول برقية بعث بها مصطفى كمال إلى أهالي استانبول، والى رئاسة الأركان العامة، أكد فيها ضرورة تسلم الشعب للسلطة، وإنهاء حكم القلة الدكتاتورية كما وصفها، وضرورة التفريق بين ما تريده الأمة وبين ما تريده جمعية الاتحاد والترقي[٨٥].

وإلا فلا يعقل حدوث خلافات بين جماعة شربت أفكارها من منبع واحد، ولها الموقف نفسه من الخلافة والسلطنة العثمانية، فمصطفى كمال كان يريد أن يقول للأمة، يجب رفض الأفكار الرجعية المتزمتة لدى الخليفة – السلطان، ولدى بعض المتعصبين من قيادات جماعة الاتحاد والترقي، إذ كان يؤكد في خطاباته كافة، ولاسيما عند مخاطبته

للعسكر على ضرورة رفض التستر بلباس الدين وخداع الأمة من أجل تحقيق مصالح شخصية، وكان قد وجه في بلاغه، نقداً شديداً للنظام العثماني ووصفه بالمستبد والمتستر بستار الدين، ووصف يوم ١٣ نيسان ١٩٠٩م، باليوم المشؤوم في حياة الشعب العثماني، ووعد بتطبيق القانون الأساسي (الدستور)[٨٦]، ويضيف الكاتب التركي بايور أيضاً، بأن موضوع تحرك جيش الحركة إلى استانبول، لم يُعرف إلى الآن، كيف تطور وكيف أخذ ذلك البعد، إذ لم يأخذ أحداً من القادة (بما فيهم محمود شوكت الذي لم يكن هو الآخر راضياً على هذه العملية لعدم استيعابه عملية تغيير السلطان التي لم يكن يدركها في بداية الأمر ولعلاقته الطيبة السابقة به) على عاتقه مسؤولية إعطاء أوامر إلى الجيش، ولكن الجميع كان موافقاً ومقتنعاً بما كان يقوله مصطفى كمال، الذي كان يذكر في خطاباته أنه هو الذي أقنع رئيس أركان قوات منطقة البلقان حسين حسني باشا (أحد أعضاء جمعية الاتحاد والترقي)، على إصدار الأوامر بالحركة، وهو الذي جعل محمود شوكت يقبل أن يكون على رأس ذلك الجيش، وظل الأمر مبهماً حتى وصول القوات على مقربة من استانبول، إذ صار الهدف مفهوماً وواضحاً، وهو "ضرورة إلقاء القبض على بضعة آلاف من الجنود المتظاهرين، قبل أن يتطور الأمر وتعم الفوضى في الولايات والوحدات العسكرية كافة، وتفشل العملية التي خُططَ لها في كواليس الدوائر الأوربية والمنظمات الماسونية التي تعمل لصالحها[٨٧].

تمكن محمود شوكت من وصول استانبول في ٢٤ نيسان ١٩٠٩م وهو يقود جيش الحركة، من خلال بوابتي (باب الطوب Top kapısı) و(بوابة أدرنة Edirne Kapısı)، وسيطر على مراكز الشرطة، الواقعة على الطريق، واحتل وزارة الحربية، وبدأ أعوانه بتنفيذ مخطط الخلع، وبعد دخوله استانبول بافتخار وتباه، التحق بـ "جيش الحركة" كبار ضباط جماعة الاتحاد والترقي، ومنهم أنور باشا. وقبل وصولها كان محمود شوكت قد أبرق في ١٦ نيسان ١٩٠٩م، الى أهالي استانبول وهو في طريقه اليها، مخبراً بأنه "عائد لإقرار النظام في العاصمة"، وتذكر بعض المصادر التركية، " أن محمود شوكت، كان يقول أمام الجنود بأنه زاحف لحماية السلطان، وإنقاذ العاصمة من الفوضى، وأن السلطان كان يزعم أمام حاشيته، أنه هو الذي استدعى جيشه الوفي، من منطقة مقدونيا

لإقرار الأمن في بلاده ". وربما هذا كان صحيحاً، لأن محمود شوكت كان يمثل دور (الأداة المنفذة فقط) ولا يدري أن موضوع خلع السلطان كان قد تقرر مسبقا، وهذا ما أكده أحد أعضاء جمعية الاتحاد والترقي "غازي أحمد مختار باشا من مجلس الأعيان" في الجلسة السرية التي عقدت في ٢٧ نيسان ١٩٠٩م والتي حضرها ما يسمى بالمجلس الوطني العام، في مقر جيش الحركة عندما كان في منطقة يشيل كوي (القرية الخضراء)، التي تبعد بضعة كيلومترات عن استانبول، وحضرها أيضاً وفد من بعض أعضاء مجلس (المبعوثان) و(الأعيان) برئاسة رئيس الأعيان سعيد باشا ومحمود شوكت، وقد تقرر فيها نشر بيان أشاد بجيش الحركة، وتم خلالها اتخاذ قرار خلع عبد الحميد ولكن ذلك القرار بقي سرياً[٨٨]. وتشير أغلب المصادر التركية إلى أن محمود شوكت كان أداة طيعة و خديعة لجماعة الاتحاد والترقي ومغلوبا على أمره.

(ج) موقف الضباط المؤيدين للسلطان عبد الحميد من عملية الخلع:

التحق في أثناء تلك الأحداث، كبار الضباط المخلصين للسلطان عبد الحميد الثاني، إلى القصر، وطلبوا منه الإذن لمواجهة جيش الحركة، من خلال استعمال سبعة آلاف من مقاتلي الوحدات العسكرية المُخلصة له، الموجودة في منطقة يلدز، التي كانت مسؤولة عن حماية قصر السلطان، فامتنع الأخير عن إعطاء الأوامر، وأجاب الضباط الموالين له قائلاً[٨٩]:

"لا أُوافق على إراقة الدماء، ولا أُوافق على قتل المسلم لأخيه المسلم"، ولم يسمح باستخدام تلك القوات المدربة والقوية، منعاً للفتنة وحقناً للدماء. (وهنا يتساءل الباحث، يا ترى هل أن السلطان لم يكن يتصور ما ستؤول إليه الأمور، وبلوغها حد خلعه ؟، أو أنه كان متيقناً بأن الأمر جدٌّ خطير، وهو غير قادر على مواجهة المؤامرة المحاكة ضده، فقرر الاستسلام للعاصفة!!، وإلا لو أعطى تعليماته لقمع التمرد، لاستطاعت القوات الموالية له ذات التدريب الجيد تحقيق ذلك). وعلى الرغم من ذلك كله، قد ظهرت بعض حركات المقاومة المناهضة لجيش الحركة، في بعض مناطق اسطنبول، مثل منطقة "تقسيم، والمناطق القريبة منها"، ولكنها لم تصمد، لعدم امتلاكها أوامر عليا، وعدم حصولها على

الدعم والاسناد اللازمين وخلال احتلال جيش الحركة لقصر يلدز، أكد السلطان عبد الحميد الثاني معارضته لحدوث قتال بين المسلمين قائلاً: "أنا خليفة المسلمين، ولا أقتل المسلمين بالمسلمين، ومن يرد استعمال السلاح للقتال، فليضربني أولاً، وبعد ذلك يطلق نيرانه على إخوانه الآخرين".

وامتثالاً لأمر السلطان سلّم المقاومون أسلحتهم، وسيطر "جيش الحركة" في ٢٥ نيسان ١٩٠٩م على استانبول وأعلن محمود شوكت الأحكام العرفية، وبدخوله إلى العاصمة ظهر من جديد جماعة الاتحاد والترقي، الذين كانوا قد اختفوا في أماكن مجهولة، وأخذوا ينتقمون من أعدائهم، ومن جميع من أسهم في حادثة التمرد، ونُصبت المشانق على جسر "غَلطة"، وأمروا بإعدام العديد من المقاومين للحركة، دون التحقيق في كونهم مذنبين أم لا، وعلِّقت على صدور الجثث المشنوقة عبارة " خائن للحرية "، وحكمت المحكمة على ثلاثين من علماء الدين بأن يأكلوا خبزاً مسموماً، لكي يكونوا عبرة لغيرهم. أما الرجال المعمّمين فصاروا عرضة للإهانة والاعتداء، وبهذا الخصوص يُذكر أن معروف الرصافي، كان في زيارة إلى استانبول فاضطر إلى خلع عمامته وزيّه الديني، واستبدل به ملابس أوربية جديدة لكي لا يتعرض للأذى(٩٠). وقد دخل إلى قصر السلطان، مع محمود شوكت وجماعته، المئات من قطاع الطرق والعصابات البلقانية التي رافقته والحاقدة على الدولة العثمانية، فنهبوا الأشياء الثمينة فيه، التي كانت قد جُمعت فيه منذ عصور عديدة، وقد وصف الشاعر "توفيق فكرت" الذي كان من المعارضين للسلطان، الذي لم يتحمّل تلك العمليات اللاإنسانية، بقصيدة كان عنوانها "نهب السلطان"، وصف فيها فقدان الأمن والقتل والترويع والمظالم(٩١)، التي تعرض لها كثير من الأبرياء.

واستكمالاً لمسلسل خلع السلطان، وبعد أن تمكن جيش الحركة بقيادة محمود شوكت، من القضاء على التمرد، وتأمين الاستقرار في العاصمة، جاء مجلس (المبعوثان) في ٢٦ نيسان ١٩٠٩م، إلى استانبول (من منطقة يشيل كوي القريبة منها، والتي أصبحت الآن داخل حدود بلديتها وتضم مطار استانبول الدولي)، الذي كانت أكثريته من الأتراك والعرب والأوربيين، المطالبين بحقوق أكثر ديمقراطية، وحكماً ذاتياً، فبلغ عدد أعضائه ٢٧٤ عضواً (٢٤٠ من المبعوثين و ٣٤ من الأعيان)، الذين واجهوا صعوبةً

بالغة في إقناع أمين الفتوى الحاج نوري أفندي (الذي كان معروفاً بالصدق والأمانة)، لغرض التوقيع على مسودة خلع السلطان عبد الحميد الثاني، وتنصيب أخيه محمد رشاد باسم السلطان محمد الخامس (١٩٠٩– ١٩١٨م)، فرفض الإقرار بتوجيه التهم الثلاثة التي عدّها واهية وعديمة الصحة وهي : أن السلطان كان السبب في حادثة التمرد في ١٣نيسان ١٩٠٩م، التي أثبتت الدراسات التاريخية بما لا يقبل الشك، عدم وجود علم للسلطان عبد الحميد بها، و تحريفه للكتب الدينية وحرقها [٩٢]، والإسراف والتبذير في خزينة الدولة. وبعد عناد وإصرار من قبل أمين الفتوى، اضطر المجلس إلى إبدال مضمون الفتوى، وعلى الرغم من ذلك، هدد المفتي الحاج نوري بالاستقالة، (لما للسلطان عبد الحميد الثاني من مكانة عند رجال الدين في العالم الإسلامي عامة وفي منطقة الأناضول واستانبول خاصةً)، وبعد جدال طويل وتغيير بمحتوى الفتوى، تمكن عضو مجلس (المبعوثان) عن ولاية صاريكلي، مصطفى عاصم من إقناع أمين الفتوى الحاج نوري من قبولها، ولكنه لم يوقّع عليها، بل وقّعها عنه مكرهاً، شيخ الإسلام محمد ضياء الدين، وآنذاك أخذت الفتوى الطابع الرسمي، ودخلت حيّز التنفيذ، وعند ذاك، بادر بعض الأعضاء الحاقدين على السلطان إلى المطالبة بخلعه فوراً، ولاسيما رئيس المجلس سعيد باشا، الذي تدرّج مع السلطان خلال مدة ثلاث وثلاثين سنة، من وظيفة كاتب في دائرة المابين[٩٣]، إلى أن تسلّم منصب الصدارة العظمى سبع مرات، فتنكر لذلك الجميل الذي تَنَعّم به من سلطانه، إذ كان من أول المصوتين على خلع السلطان في الحال، وعلى أثر ذلك القرار، تم تشكيل وفد مكون من أربعة أشخاص[٩٤]، لإبلاغ السلطان المقيم في قصر چراغان (الواقعة على ضفة البوسفور الغربية)، بقرار خلع الخلافة والسلطنة منه.

وعلى الرغم من طلب السلطان عبد الحميد، إبقاءه في قصر چراغان، إلا أن محمود شوكت وجماعته، كانوا قد تصرّفوا بدكتاتورية، وربما بدفع من جماعة الاتحاد والترقي والدول التي خلفهم فقد أمروا بإنزاله من عرشه وإرساله إلى سلانيك، المدينة الأكثر حقداً على الدولة العثمانية طيلة قرون، وعلى السلطان طيلة ثلاثة عقود، وتعيين أخيه الأمير رشاد بدلاً عنه، فأجبر على مغادرة العاصمة في منتصف الليل من قصر يلدز، يرافقه ثمانية وثلاثون شخصاً من أفراد عائلته، وبعض معيّته، استقلوا قطاراً خاصاً

من محطة سركجي القريبة من قصره، التي تربط العاصمة استانبول بأوربا، وتم تعيين قوة حماية لهم مكونة من أربعين عنصراً من جندرمة سلانيك، بإمرة المقدم فتحي أوقيار. وعند وصولهم سلانيك استقروا في قصر "الاتيني Alatini"، إذ كان يقضي أغلب وقته في حرفة النجارة والحدادة التي كان يحبها التي اكتسب مهارة كبيرة فيها(٩٥).

بقي السلطان عبد الحميد الثاني في سلانيك من ٢٨نيسان ١٩٠٩م(٩٦) حتى إعادته في يوم الجمعة الموافق ١ تشرين الثاني ١٩١٢م، بوساطة الباخرة الحربية العائدة للسفارة الألمانية التي أُرسلت من استانبول، عندما استعرت الحرب البلقانية، واقتربت القوات الأوربية من منطقة منفاه، وخوفاً عليه من الغدر قرر أخوه السلطان رشاد إعادته إلى استانبول، واستقر في قصر بيلر بيي (سيد السادات) حتى وفاته في يوم الأحد ١٠ شباط ١٩١٨م. وعند إبلاغه بقرار إعادته، امتنع عن الرجوع، ولما أُخبر باتفاق الدول الأوربية على شن الحرب على الدولة العثمانية بعد حل المشاكل فيما بينها، قال للوفد الذي ذهب لإعادته: "أنا أيضاً أحمل سلاحي وأُقاتل مع الجنود دفاعاً عن بلدي، وإذا متُّ أموت شهيداً"، ودعا بالسوء على الذين أوصلوا الدولة العثمانية إلى تلك الحال واشترط مغادرة سلانيك نهاراً وليس كما نُفي إليها ليلاً، وعند وفاته نقل جثمانه إلى قصر طوب قابي (باب الطوب) وهناك تمت مراسيم غسله وتكفينه، وبصدور أوامر من السلطان رشاد، تم إجراء تشييع مهيب له ودفنه في المقبرة المخصصة للسلاطين في استانبول (٩٧).

الخاتمة

لم يكن موضوع خلع السلطان عبد الحميد الثاني، الذي حكم امبراطوية مترامية الأطراف في قارات أسيا وأفريقية وأوربا مدة ثلاث وثلاثين سنةً (١٨٧٦ – ١٩٠٩م) بالأمر الهين، لذلك عملت على إنجازه دول عظمى وصُرفت لتحقيقه المبالغ الطائلة، واستخدمت تلك الجهات شتى الوسائل والأشخاص، فكان لها ما أرادت، وانهدمت الدولة العثمانية التي بناها أجداد عبد الحميد طيلة ستة قرون بامتطاء الخيول وسل السيوف، وكثرة التضحيات بالأموال والرجال والدماء. ولكنه مهما كان يوصف بالرجل الداهية

والعبقري، انحنى أمام مؤامرات بريطانيا وفرنسا وروسيا ودول أوربية أخرى، بل خذلته حتى صديقته ألمانيا التي كانت تريد الحصول على حصتها من كعكة ثروات المناطق التي كانت خاضعة لدولته. انتصرت الماسونية العالمية عليه، ونفذت مخططها باستخدام جمعيات سرية وعلنية، ولاسيما جمعية الاتحاد والترقي لأجل ذلك الهدف، وحقاً نجحت في إحداث تغيير في خارطة العالم، فظهرت كيانات وأزيلت دول، فكان العرب أول الخاسرين، ولازال المسلسل مستمراً والعداء مستحكماً وما جرى بالأمس يعيد نفسه اليوم.

كان محمود شوكت خديعةً وأداة ساهمت في خلع عبد الحميد الثاني من حيث لا يدري، ظناً منه أنه كان يمثل الانضباط والالتزام بالجندية الحقة، ولا يدري أن رؤساءه في القيادة العسكرية كانوا متواطئين مع دول تريد إزاحة السلطان عبد الحميد الثاني، لكي تعطي فلسطين لليهود، فانصاع لأوامر قادته ممن كانوا أعضاء في جمعية الاتحاد والترقي، من أتراك وأوربيين من الرعايا العثمانيين، الذين طالبوا السلطان مراراً بإعطائهم الحكم الذاتي تارةً، أو الاستقلال تارةً أخرى، لا بل تمادوا أكثر فساوموه بإطفاء الديون أو إعطائه ما يريد من الذهب، مقابل تنازله عن أرض فلسطين، فامتنع فنال جزاء موقفه المشرّف هذا، فخسر عرشه ودولته، لكنه لم يخسر شخصه ومروءته ودينه، فكان لأعدائه ما أرادوا، وجيء بحكام ضعفاء من بعده، كانوا أداةً طيعةً بيد الغرب، جرفتهم عاصفة الحرب العالمية الأولى، وبعدما فاقوا من أمواجها، وجدوا أنفسهم لا يملكون سوى أرض الأناضول التي صارت دولة تركيا الحالية.


Son devir Osmanlı sadrâzamlarından Mahmûd Şevket Paşa. İttihâd ve Terakkî'nin zulüm ve işkencelerine âlet olmasının cezâsı olarak, muhtemelen kendisini o makâmlara getirenler tarafından öldürüldü.

السلطان عبد الحميد الثاني قبيل خلعه

محمود شوكت هو أحد الصدور العظام في أواخر الدولة العثمانية وقد نال جزاء كونه أداة للظلم والتعذيب الذي مارسته جماعة الاتحاد والترقي التي جاءت به إلى ذلك المنصب ويحتمل أنها هي المسؤولة عن قتله.

هوامش البحث

١. ولد السلطان عبد الحميد الثاني في ٢١ أيلول١٨٤٢ ، اعتلى عرش السلطنة العثمانية في آخر شهر آب ١٨٧٦م، عَقِبَ خلع أخيه الأكبر مراد الخامس (٣١آب ١٨٧٦)، واستمر في حكم الدولة العثمانية مدة ثلاث وثلاثين سنة، ثم خُلِعَ عن العرش في ٢٧ نيسان ١٩٠٩م، وأمضى بقية حياته في سلانيك، ثم في قصر بكلر بكي في استانبول، إلى أن توفي في ١٠شباط ١٩١٨م .

٢. مذكرات الأميرة عائشة عثمان أوغلو، والدي السلطان عبد الحميد الثاني، نقلها إلى العربية صالح سعداوي صالح، ط١، مطبعة البشير، عمّان – الأردن، ١٩٩١، ص ١١.

٣. اسم محمود شوكت مركب على الطريقة العثمانية الشائعة آنذاك، أما لقب باشا، فهو لمن يحمل رتبة أمير لواء فما فوق، عگاب يوسف عليوي الركابي، حكمت سليمان ودوره في السياسة العراقية حتى السنة ١٩٦٤، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠٠٥، ص ٣٣.

٤. ولد حكمت سليمان سنة ١٨٨٩م في محلة جديد حسن باشا (سوق الصاغة الحالي) في مدينة بغداد، وقد تلقى دراسته الأولية في بغداد، ثم أكمل القسم الأهم منها في استانبول، انتسب إلى جمعية الاتحاد والترقي التركية، وكان يجيد اللغات العربية والتركية وثالثة إحدى لهجاتها المنطوق بها في داغستان فضلاً عن القليل من اللغة الألمانية، عُيّن نائباً عن والي بغداد سنة ١٩١٨. تسلم وزارات عديدة، منها في سنة ١٩٣٦ بعد انقلاب بكر صدقي وتوفي سنة ١٩٦٤ . للمزيد ينظر: الركابي، المصدر نفسه.

٥. نشأت، هو أكبر أولاد سليمان فائق، المصدر نفسه.

٦. راغب، لا توجد معلومات عنه لأنه لم يتقلد وظائف رسمية.

٧. تربى نعمان في كنف والده، وكان أديباً حسن الأخلاق، قرأ بعض الكتب التركية والفارسية وأحسن الإنشاء، سافر إلى استانبول، مع والده، وهناك طبع كتاب " تاريخ المماليك الكولمند " باسمه بلقب مستعار (ثابت) خوفاً من السلطان

(يومئذ)، تسلم منصب قائمقام في بغداد في العهد العثماني، توفي في بغداد يوم ٢كانون الأول ١٩١٥م، عباس العزاوي، العراق بين احتلالين، ج٨، بغداد، ١٩٥٦، ص ٢٩٦ .

٨. كان مراد صاحب أملاك، تقلّد منصب مكتوبچي ولاية بغداد في عهد الوالي ناظم باشا سنة ١٩١٣م، انتخب سنة ١٩٠٨م عضواً في اللجنة الإدارية لجمعية الاتحاد والترقي في بغداد، ثم رئيساً لفرعها، أصدر جريدة بغداد باللغتين العربية والتركية في السنة نفسها، ثم انتخب عضواً في مجلس (المبعوثان) عن ولاية بغداد لدورتي (١٩١٢ و ١٩١٤م)، الركابي، المصدر السابق، ص ٣٤.

٩. صار خالد في أيلول ١٩١٤م، عضواً في مجلس (المبعوثان) العثماني عن لواء الديوانية، ثم في أيلول ١٩٢٩م وزيراً للمعارف في وزارة توفيق السويدي الأولى، الركابي، المصدر نفسه، ص ٣٤. سمي بمجلس المبعوثان لتمثيل كل ولاية عثمانية مبعوثان – الباحث.

١٠.لم تتوافر عن كمال معلومات كافية، ربما لعدم توليه مناصب حكومية.

١١.خيري العمري، شخصيات عراقية، ج١، بغداد، ١٩٥٥، ص ١.

١٢.الركابي، المصدر السابق، ص٣٠.

١٣.أغا: كلمة تركية الأصل تعني السيد أو الموظف من الدرجة الوسطى (أحياناً العالية، وقد يكون عسكرياً أو مدنياً أو مستخدماً في بيت عظيم الشأن).

١٤.ستيفن همسلي لونكريك، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، نقله إلى العربية جعفر الخياط، بيروت، ١٩٤٩، ص ٣٤٥.

١٥. الكهية: اصطلاح فارسي مركب بمعنى صاحب الدار، وقد تخفف عن كاهية، وكخيا، وكتخذا، ويراد به وظائف متعددة ومتنوعة أهمها، مساعد الوالي، ومعاونه ومدير مكتبه الخاص لمختلف الشؤون الإدارية والعسكرية والمالية، فهو بمثابة الوزير المالي. المصدر نفسه.

١٦.الگرج نسبة إلى گرجستان، الاسم القديم لجمهورية جورجيا الحالية، استولت عليها روسيا القيصرية سنة ١٨٠١م، عرفت بجمال سكانها، وشدة مراسهم وقوة

شكيمتهم، إبراهيم الوائلي، الشعر السياسي العراقي في القرن التاسع عشر، ط ٢، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٧٨، ص ١١.

١٧.والي بغداد (١٧٨٠-١٨٠٢م) وهو كبقية المماليك من أصل جورجي، ترقى مناصب عديدة قبل أن يصبح والياً على بغداد، حاول أن يستفيد من التطورات الخارجية في تدعيم سياسته تجاه العشائر العراقية الثائرة ضد الحكم العثماني، الركابي، المصدر السابق، ص٤.

١٨.أي ذوي الرؤوس المكشوفة الركابي، المصدر نفسه.

١٩. تتألف بلاد القوقاز من أذربيجان وأرمينيا، المصدر نفسه.

٢٠.الكولمند، وجمعها كولة Köle، وهي كلمة تركية وتعني العبيد، سواء كانوا سوداً أم بيضاً، الذين ينحدرون من أصل شركسي، والرجل العبد يقال له (كولَمَند Kölemend). خير الدين الزر كلي، الأعلام، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، ج٨، ط٣، بيروت، ١٩٦٩، ص ٥٠. ينظر كذلك: لغة العرب، ج١، السنة الرابعة، بغداد، تموز ١٩١٤. وابراهيم الوائلي، المصدر السابق، ص ١٢.

٢١.داغستان، هي إحدى جمهوريات روسيا الاتحادية وتقع في القسم الشرقي من منطقة القوقاز، وتقع على الساحل الغربي لبحر الخزر، وتتمتع بحكم ذاتي، عاصمتها " ماهاج قلعة "، مساحتها (٥٠,٣٠٠) كم مربع، ونفوسها (١ ,٨٢٣,٠٠٠) نسمة، يتكون سكانها من ٣٢ أقلية، ٢٨ % من السكان مسلمون و ٦٠ % يعيشون في المناطق الريفية، يحاول شعب داغستان الاستقلال عن روسيا، ولكن الأخيرة تحول دون ذلك، بسبب غنى هذه المنطقة بالثروة النفطية والغاز، ويتوقع أن تشهد نزاعات دولية، بين الدول المطلة على بحر الخزر.

22. Sabah Gazetesi , Grolier International Americana Encyclopedia cilt 4 , Istanbul , 1991 , p. 316.

٢٣. صربيا هي ثاني أكبر ولايات يوغوسلافيا الجديدة، مساحتها (٨٨,٣٦١) كم مربع، ونفوسها (٩ ,٨٣٣,٠٠٠) نسمة، بحسب إحصاء سنة (١٩٨٩)، قادت حروباً كثيرة ضد الدولة العثمانية قبل الحرب العالمية الأولى، وكذلك بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، شهدت نزاعات طائفية وانفصالية مع كل من البوسنة والهرسك ومقدونية وألبانية استمرت الى الوقت الحاضر.

24. Milliyet Gazetesi , Büyük Larousse , Sözlük ve Ansiklopedisi , 20.cilt , İstanbul, 1986 , P. 10469

٢٥.الاسم الرسمي لدولة الألبان، هو جمهورية الأرناووط الشعبية وعاصمتها (تيران) مساحتها

٢٦.(٢٨ ,٧٤٨) كم مربع، ونفوسها (٣ ,٠٠٠,٠٠٠) نسمة، وشعبها خليط من قوميات عديدة، أكثرهم من الأرناووط، وفيها من السكان أصولهم عربية، ويشكل المسلمون فيها ٧٠- ٧٥%، غالبيتهم من أهل السنة والجماعة والبقية نصارى أكثرهم من الأرثوذوكس.

27. Türkiye Diyanet Vakfı, İslam Ansiklopedisi, cilt 3,İstanbul, 1988, P.383

٢٨.حازم المفتي، العراق بين عهدين ياسين الهاشمي وبكر صدقي، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ١٩٨٩، ص ٧٢.

٢٩. يلماز أوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، ج٢، ط٢، منشورات مؤسسة فيصل للتمويل، ترجمة عدنان محمود سلمان، مراجعة وتنقيح د. محمود الأنصاري، استانبول، ١٩٩٠، ص ٢٠٦.

٣٠. كان داود باشا آخر حاكم مملوكي لبغداد، تولى ولايتها لمدة أربع عشرة سنة (١٨١٧ - ١٨٣١م)، اتصف بالذكاء والشجاعة وكان مولعاً بالعلوم والآداب فدرس أدب اللغة العربية والتركية والفارسية وعلوم الرياضيات والفقه الإسلامي، وأظهر حذقه في الأمور السياسية والإدارية، وتطلّع للاستقلال عن استانبول، لكنه فشل فأُرسل مخفوراً إليها فنال عفو السلطان، تبوأ فيما بعد منصب مشيخة الحرم النبوي الشريف، التي أنهى بها حياته في ١٨٥٠م ودفن في البقيع، و

أصبح رفيقه في الأسر (طالب) كهية مساعداً له، الركابي، المصدر نفسه، ص٤، علماً أن الركابي يعتمد في تثبيته تاريخ حياة داود باشا (١٨١٦ – ١٨٣١م) على كتاب الدكتور عبد العزيز سليمان نوار (داود باشا والي بغداد) القاهرة، ١٩٦٨.

٣١.لم يذكر القضية التي كان سليمان فائق يؤدي الشهادة من أجلها أمام القاضي. احمد الرجيبي الحسيني، تاريخ بلدية بعقوبة في العهد العثماني، القسم الأول، بغداد، ١٩٧٢، ص ٣٨.

٣٢.المصدر نفسه.

٣٣.عباس العزاوي، المصدر السابق، ج ٧، بغداد، ١٩٥٥، ص ١٤٣.

٣٤.جميل موسى النجار، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد، بغداد، ٢٠٠١، ص ٤٢٩.

٣٥. تناولت هذه الرسالة مواضيع تخص العلاقات العثمانية الايرانية والعثمانية الروسية ونصوص المعاهدات بين إيران والدولة العثمانية الخاصة بالعراق، ينظر: عماد عبد السلام رؤوف، التاريخ والمؤرخون العراقيون في العصر العثماني، ط١، الدار العربية، بغداد، ١٩٨٣، ص ٢٤٠.

٣٦. تضمن هذا الكتاب مجموعة من رسائل الرسول محمد (صلى الله عليه وسلم) وخلفائه الى الملوك والولاة، وقد ترجمه الى العربية وحققه الملا جميل بندي الروز بياني، وطبع في بغداد سنة ١٩٦٣ بعنوان الرسائل المقدسة.

٣٧. نامق كمال (١٨٤٠ – ١٨٨٨م) من أوائل المجددين الأتراك، استعمل لأول مرة مصطلحات الوطن والحرية والمشروطية، وعمل على تلقيح الفكر التركي بالأفكار الأوربية الحديثة، وكان يُلقّب بشاعر الحرية التركي، الركابي، المصدر نفسه، ص ص٣١-٣٢.

٣٨.عبد الرزاق أحمد النصيري، دور المجددين في الحركة الفكرية السياسية في العراق ١٩٠٨-١٩٣٢م، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٠، ص ٣٣.

٣٩.كابهوفنر باشا، قائد عسكري ألماني استدعاه السلطان عبد الحميد الثاني، للعمل على تطوير الجيش العثماني، وقد أعطاه السلطان رتبة عالية، إذ كان كثيراً ما يتردد إليه لإبداء المشورة في هذا المجال.

40. Tahsin Paşanın yıldız Hatıraları, Sultan Abdulhamid, Mutasarrıfı Kethüdazade, 2. Baskı. Boğaziçi yayınları İstanbul 1998, p. 429.

٤١.(٣٤) فون در غولتز (١٨٤٣- ١٩١٦م) من القادة الألمان البارزين ومؤلف كتاب

٤٢.(الأمة في الحرب) المعدود من أمّات الكتب العسكرية، انتدب للعمل في الدولة العثمانية سنة ١٨٨٣م، في عهد السلطان عبد الحميد، للعمل كمشاور عسكري، ورئيس هيئة تدريسية، عاد للخدمة في الجيش العثماني في أثناء الحرب العالمية الأولى، حين تولى قيادة الجيش السادس، توفي في بغداد في نيسان ١٩١٦م، ودفن فيها. خيري العمري، حكايات سياسية من تاريخ العراق الحديث، الهلال، القاهرة، ١٩٦٩، ص ١.

i. (35) Tahsin Paşanın yıldız Hatıraları , Op.Cit., p. 429 .

43. (36) Yusuf Hikmet Bayur, Atatürk, hayatı, ve seri, doğumundan Samsuna çıkışın'a kadar, Atatürk Araştırma Merkezi, Ankara, 1990, pp. 34-35

٤٤.(٣٧) نابليون بونابرت، هو القائد العسكري الفرنسي الشهير (١٧٦٩- ١٨٢١م) والذي صار إمبراطور فرنسا خلال المدة (١٨٠٤-١٨١٤م)، ومن أجل قطع طريق الهند على بريطانيا قام في تموز ١٧٩٨م باحتلال مصر، وبسبب تدهور الأوضاع الداخلية في بلاده عاد إليها في آب ١٧٩٨م، وترك قيادة القوات الفرنسية في مصر الى معاونه الجنرال كليبر.

45. Milliyet Gazetesi , Büyük Larousse Sözlük ve Ansiklopedisi , 16. ciltİstanbul, 1986, p. 8533.

٤٦.(٣٨) إحدى مقاطعات منطقة البلقان، التي خضعت للدولة العثمانية، ذات الأغلبية المسلمة والتي انفصلت عن صربيا بعد انقسام دولة يوغوسلافيا.

i. Türkiye Gazetesi, Osmanlı Tarihi Ans.,Cilt,1, İstanbul, No date , P. 218.

٤٧.(٣٩) كانت سلانيك، إحدى المدن العثمانية التي تقع على بحر ايجة، وأغلب سكانها من يهود الدونمة، ارتبط اسمها في التاريخ المعاصر، بأحداث منها أصبحت مقراً لجمعية الاتحاد والترقي، ومقراً لتدبير الدسائس ضد الدولة العثمانية سنة ١٩٠٨م، واليوم هي مدينة يونانية، ولد فيها أول رئيس جمهورية تركية (مصطفى كمال أتاتورك سنة١٨٨١م)، لذلك أصبحت منذ تأسيس الجمهورية التركية سنة ١٩٢٣م والى الآن مركزاً ثقافياً تركياً تابعاً للسفارة التركية في اليونان. İbid

٤٨.(٤٠) صار إبراهيم حقي باشا في ١٢ كانون الثاني ١٩١٠م صدراً أعظم برغبة الاتحاديين، وكان عمره حينذاك (٤٨) سنة، على الرغم من أنه لم يكن وزيراً وبرتبة عليا، تخرج من المدرسة الملكية – الحقوق – فصار تخصصياً بالقانون الدولي، ذا ثقافة غربية عالية، قليل المعرفة بتركيا معتاداً على الحياة الأوربية، عديم الشعور بالمسؤولية. Ibid

٤٩.(٤١) أنور باشا، قائد عسكري وسياسي عثماني، وأحد قادة جمعية الاتحاد والترقي، تسلم مناصب مهمة في الدولة العثمانية في سنواتها الأخيرة، ولد سنة ١٨٨١م في استانبول، وأكمل تحصيله فيها وفي بعض دول البلقان برفقة والده أحمد، الذي تسلم مناصب عديدة فيها، تخرج سنة ١٩٠٢م برتبة نقيب ركن، من كلية الأركان الحربية في استانبول، وعمل في الجيش الثالث في ولاية سلانيك، للمزيد ينظر:

٥٠. Türkiye Gazetesi,Cilt,3, Ibid , P. 14.

i. (42)Tahsin Paşanın yıldız Hatıraları , Op.Cit., P. 429.

٥١.(٤٣) يلماز أوزتونا، المصدر السابق، ص ٢١٨.

٥٢. (44) Türkiye Gazetesi,Op. Cit., P.220.

٥٣.ينظر أيضاً: يوسف عبد الكريم طه مكي الرديني، المؤسسة العسكرية العثمانية ١٢٩٩– ١٨٣٩م، دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠٠٢، ص ٦. و يلماز أوزتونا، المصدر السابق، ص ٢٠٦

54. (45) Türkiye Gazetesi , 4.Cilt, OP. Cit., P.218.
55. (46) Sabah Gazetesi , Op.Cit., p. 25.
56. (47) Enver Ziya Karal Enver Ziya Karal , Büyük Osmanlı Tarihi, V.Cilt , Ankara, 1983, P. 207.

٥٧.(٤٨) ناجي شوكت (١٨٩١ – ١٩٨٠م) ولد في بغداد في ٢٥ آذار ١٨٩١م، وتلقى تعليمه الابتدائي في المدرستين الحميدية والرشيدية في بغداد، تخرج من كلية الحقوق في استانبول سنة ١٩١٣م، شارك في الثورة العربية وفي الحياة السياسية بعد تكوين الحكم الوطني في العراق، ألف وزارته الأولى في ٣ تشرين الثاني ١٩٣٢م، عين وزيراً مفوضاً للعراق في تركيا (١٩٣٤ – ١٩٣٩م) والدته هي السيدة فاطمة راغب سليمان (أكبر أولاد سليمان فائق) ينظر: الركابي، المصدر السابق، ص ص ١٥–٢٥

٥٨.(٤٩) عبد الكريم العلاف، بغداد القديمة، بغداد، ١٩٦٠، ص ص ١٩٠– ١٩٢.

i. (50) Enver Ziya Karal , Op.Cit, P.208.

٥٩.(٥١) هو محمود كمال أينال، أستاذ من أسرة فاضلة، تخصص في السيَر والفهرسة، ولد في اسطنبول سنة ١٨٧٠، بدأ حياته الوظيفية في دائرة الصدارة العظمى، وفي سنة ١٩٠٩ ترأس سنة ١٩٢٤ " هيئة تصنيف الأوراق التاريخية في استانبول "، واستطاع إعداد التصنيف الذي يحمل اسمه حتى الآن في أرشيف رئاسة الوزراء العثمانية باستانبول ، وفي سنة ١٩٢٧، عُين مديراً لمتحف الآثار التركية الإسلامية، الذي أسسه هو سنة ١٩١٩، واستمر في هذه الوظيفة حتى بلوغه السن القانوني للخدمة سنة ١٩٣٥، وقد وهب مكتبته الثرية بكتبها ومخطوطاتها النادرة إلى مكتبة جامعة استانبول، توفي سنة ١٩٥٧ . مذكرات الأميرة عائشة عثمان أوغلو، المصدر السابق، ص ١٢.

60. (52) Türkiye Gazetesi,Op. Cit, P.221.
٦١.(٥٣) يتهم شكيب أرسلان في الصفحتين ٣٩٤ و ٣٩٥ من كتابه " تاريخ الدولة العثمانية " حزب الحرية والائتلاف وآخرين بقتل محمود شوكت، لأجل تسلم الحكم حالاً ويقتلون قادة الاتحاد والترقي (أنور و طلعت وجمال).
٦٢.(٥٤)علي الوردي، المصدر السابق، ج٣، ص١٥٧.
٦٣.(٥٥) المصدر نفسه، ص ١٩٣.
٦٤.(٥٦) ناجي شوكت، رأي نافذ في السياسة العراقية في العهد الملكي، " آفاق عربية " ، "مجلة " العدد العاشر ، بغداد تشرين الأول، ١٩٨٨، ص ٥٦.
65. (57) Sabah Gazetesi , Op. Cit, p. 25.
٦٦.(٥٨) يلماز أوزتونا، المصدر السابق، ص ص ٢٢١ -٢٢٢
67. (59) Tahsin Paşanın yıldız Hatıraları , Op.Cit., P. 220.
٦٨.(٦٠) علي الوردي،،المصدر السابق، ج٣، ص ١٩٣.
69. (61) Tahsin Paşanın yıldız Hatıraları , Op.Cit., P. 400.
٧٠.(٦٢) عبد الكريم العلاف، المصدر السابق، ص ٢٠٤.
71. (63) Türkiye Gazetesi, , Op. Cit., p.220.
72. (64) Sabah Gazetesi , Op. Cit., p.25.
٧٣.(٦٥) أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، ط١، دار الشروق، القاهرة، ١٩٨٢، ص ص ٢٤٠ – ٢٤١.
74. (66) Enver Ziya Karal , Büyük Osmanlı Tarihi, V.Cilt , OP. Cit, P. 27.
٧٥.أصبحت حركة تركيا الفتاة مألوفة في باريس ولندن منذ سنة ١٨٦٠م عندما أسس أعضائها أول صحيفة لهم في لندن سميت " حيت" برئاسة رفعت بك. للمزيد ينظر أحمد نوري النعيمي، الحياة السياسية في الدولة العثمانية، جامعة بغداد، ١٩٩٠، ص ٧٣.
٧٦.(٦٧) الماسونية: تعني اصطلاحاً (البناؤون الأحرار)، أسسها (ملك الرومان هيرودس أكريبات سنة ٤٤ م، بمساعدة مستشاريه اليهوديين حيرام أبيود: نائب الرئيس، وموآب لامي: كاتم سر أول) وهي منظمة يهودية سرية ارهابية

غامضة محكمة التنظيم، تهدف الى ضمان سيطرة اليهود على العالم، وتدعو الى الإلحاد والإباحية والفساد، وأكثر أعضائها من الشخصيات المهمة في العالم، يربطهم عهد بحفظ الأسرار، ويقومون بما يسمى بالمحافل للتجمع والتخطيط والتكليف بالمهام، وسميت الماسونية أيضا بالقوة الخفية، وكان هدفها في المرحلة الأولى، التنكيل بالنصارى، واغتيالهم وتشريدهم ومنع دينهم من الانتشار، وفي المرحلة الثانية سنة ١٧٧٠م استقطبت الماسونية النصراني " آدم وايزهاويت " الذي ألحد وخرج عن ديانته النصرانية، للسيطرة على العالم.

i. www.IslamPedia.com

٧٧.وقد أدت الماسونية مع يهود " الدونمة " وكما اعترف الكاتب الشيوعي التركي إلهامي سوسيال بدور الماسونية الأساسي في خلع السلطان عبد الحميد الثاني سنة ١٩٠٩م، وكانت بمثابة العقل المدبر، والدول الأجنبية الممول والمنفذ لمخططاتها، لما للماسونية من تأثير في صناع القرار في تلك الدول، التي كان لها نفوذ واسع في أوساط العاصمة العثمانية والشباب العثمانيين، لاسيما الذين هم من أصول غير تركية.

٧٨.انتشرت الماسونية في الدولة العثمانية منذ زمن بعيد، إذ بدأت الأخيرة بمناهضتها منذ سنة ١٧٤٨ م. للمزيد ينظر: حسان علي حلاق، دور اليهود والقوى الدولية في خلع السلطان عبد الحميد الثاني عن العرش (١٩٠٨-١٩٠٨م)، الدار الجامعية، بيروت، د.م، ص ٤٩.

٧٩.والمعروف أن الماسونية تتكون من ثلاثة فرق: رمزية، ملوكية، وكونية، والأخيرة لا يدخلها إلا اليهود الذين يخططون للأولى والثانية. وللمزيد عن تغلغل الماسونية في الدولة العثمانية وإسقاطها ينظر: موفق بني المرجة، صحوة الرجل المريض أو السلطان عبد الحميد الثاني والخلافة الإسلامية ، مطابع دار الكويت للصحافة، الكويت، ١٩٨٤م، ص ٢٣٠ وما بعدها.

٨٠.(٦٨) السلطان مراد الخامس هو السلطان العثماني الثالث والثلاثون والخليفة الثامن والتسعون، ولد في ١٢ أيلول ١٨٤٠ م، وتسلم السلطنة في ٣٠ مايس

١٨٧٦، وبعد مرور ثلاثة وتسعين يوماً، تم خلعه بسب مرضه، توفي في ٢٨ آب ١٩٠٥، للمزيد ينظر:

81. .Türkiye Gazetesi, Osmanlı Tarihi Ans,Cilt,5, Op.Cit., P.157

i. (69) Refik Turan vd., Atatürk ilkeleri ve inkilap tarihi, GÜ. Yayın No. 116 , Ankara , 1988 , p. 62.

٨٢.(٧٠) اسم مصطفى كمال أتاتورك هو (مصطفى علي رضا)، ولد سنة ١٨٨١م في مدينة سلانيك اليونانية حالياً التي كانت إحدى ممتلكات الدولة العثمانية، تذكر بعض المصادر وجود بعض الشكوك في أصله ومنها ما تشير الى أنه من يهود الدونمة ومن العناصر الفعالة في المنظمات الماسونية، أطلق مدرسه في مادة الرياضيات المدعو (مصطفى) عليه لقب (كمال) لذكائه وللتمييز بينهما، شارك في حروب كثيرة ومنها في ليبيا ضد الطليان سنة ١٩١١م، وضد الحلفاء خلال المدة (١٩١٩-١٩٢٢م)، أصبح أول رئيس للجمهورية التركية سنة ١٩٢٣م، أدى دوراً مهماً في خلع السلطان عبد الحميد الثاني وإسقاط الخلافة وتأسيس الدولة العلمانية في تركيا، وكان يحظى بدعم الماسونية، توفي بمرض تشمع الكبد سنة ١٩٣٨م. أما كلمة (أتاتورك) فتعني جد الأتراك، للمزيد ينظر: إسماعيل نوري حميدي، حركة التحديث في تركيا ١٩٢٣- ١٩٣٨م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية الأولى (ابن رشد)، جامعة بغداد، ١٩٨٩، ص ٣١. وعن علاقة مصطفى كمال أتاتورك بالماسونية ينظر: موفق بني المرجة، صحوة الرجل المريض أو السلطان عبد الحميد الثاني والخلافة الإسلامية ، مطابع دار الكويت للصحافة، الكويت، ١٩٨٤م، ص ٢٦٥.

٨٣.(٧١) الدونمة: هم جماعة من أتباع الحاخام اليهودي سبتاي (١٦٣٢-١٦٧٥م) الذي ظهر سنة ١٦٦٦ م في مدينة إزمير التركية، الذي ادعى سنة ١٦٤٨ أنه المسيح المنتظر، وأنه سيخلص اليهود ويؤسس لهم دولتهم التي سيسيطرون بوساطتها على العالم وعندما شعرت السلطات العثمانية أنه ينوي

القيام بحركة تمرد قبضت عليه، وسجنته وشكلت لجنة علمية لمناقشته، وللتخلص من ذلك المأزق أعلن إسلامه، وتسمى ب " محمد عزيز " ولم يكتف بذلك ، بل طلب من السلطات العثمانية السماح له بدعوة اليهود الى الإسلام، فسُمح له بذلك، فانتهزها فرصة، وكان يوجه أتباعه بالالتفاف حوله، وممارسة شعائرهم وطقوسهم سراً، ولأجل المحافظة على شخصيتهم، وعلى تميّزهم، كانوا لا يتزاوجون مع المسلمين أو مع النصارى، وتغلغلوا بهذه الخديعة في مختلف وظائف الدولة، حتى صار بعضهم الوزراء والنواب والصحفيين والكتاب والأساتذة والتجار، ولا تزال هذه الطائفة موجودة في تركيا، وتتحكم في الاقتصاد والإعلام التركيين، وكلمة " دونمة " تعني " المرتد " ينظر: أورخان محمد علي، السلطان عبد الحميد الثاني، حياته وأحداث عهده، مكتبة الأنبار، ١٩٨٧، ص ٢٨٠.

٨٤.(٧٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى، المصدر السابق، ص ٢٦٧

85. (73) Refik Turan vd., Op. Cit., p.64.

٨٦.(٧٤) أحمد السعيد سليمان، التيارات القومية والدينية في تركيا المعاصرة، دار المعرفة، القاهرة، ١٩٦١، ص ٣٣.

٨٧.(٧٥) شكيب أرسلان، تاريخ الدولة العثمانية، ط١، دار ابن كثير، بيروت،٢٠٠١، ص ص ٣٢٦-٣٢٧.

٨٨.(٧٦) احمد عطية الله، القاموس الإسلامي، المجلد الثالث، مصر، ١٩٧٠، ص ص ٢٠٣ – ٢٠٤ .

٨٩.(٧٧) أحمد السعيد سليمان، المصدر السابق، ص ٣٣.

٩٠.(٧٨) كان إعلان المشروطية الأولى في ٢٣ كانون الأول ١٨٧٦، أحمد السعيد سليمان المصدر نفسه، ص ٣٤.

91. (79) Türkiye Diyanet Vakfı, İslam Ansiklopedisi, cilt, 1, OP. Cit , P. 222.

٩٢.(٨٠) أور خان محمد علي، المصدر السابق، ص ٣٢٢.

٩٣.(٨١) علي الوردي ج٣، المصدر السابق، ص ١٥٠

٩٤.(٨٢) أحمد نوري النعيمي، الحياة السياسية في الدولة العثمانية، جامعة بغداد، ١٩٩٠، ص ٨٤.

٩٥.(٨٣) مذكرات السلطان عبد الحميد، ترجمة محمد حرب، ط٣، دار العلم، دمشق، ١٩٩١، ص٢١.

٩٦.(٨٤) أحمد السعيد سليمان، المصدر السابق، ص ٣٦.

٩٧.(85) Sabah Gazetesi , , Op.Cit., p. 25.

٩٨.(86)Bayur , .Op.Cit., p. 39.

٩٩.(87)Ibid. pp. 39-40.

100. (88) Türkiye Diyanet Vakfı, Islam Ansikopedisi, Cilt,1,OP. Cit , P.22

١٠١.وقد أكد غازي أحمد مختار في هذا الاجتماع في ٢٧نيسان ١٩٠٩م أن موضوع خلع السلطان أمر كان قد أتفق عليه مسبقا ويجب تنفيذه على الفور. المصدر التركي نفسه.

102. (89) Yusuf Hikmet Bayur, Op.Cit, p.37

١٠٣.(٩٠) يوسف عزالدين، شعراء العراق في القرن العشرين، بغداد، ١٩٦٩، ص ٧٢

١٠٤.(91) Türkiye Gazetesi, Osmanlı Tarihi Ans. .Op.Cit., P.219

١٠٥. (٩٢) قصة حرق الكتب التي استغلتها جمعية الاتحاد والترقي هي، قيام وزارة المعارف في عهد الوزير جلال باشا، بتشكيل لجنة من كبار علماء الدين، لفرز الكتب المليئة بالخرافات والأساطير المضادة للدين، وحرقها، أور خان محمد علي، المصدر السابق، ص ٣٣٢.

١٠٦.(٩٣) المابين: هي لفظة مأخوذة من اللغة العربية (بين شيئين أو مكانين)، وكان هذا الديوان، حلقة الوصل بين السلطان والباب العالي، الذي حافظ على وضعه السياسي القيادي المتفوق حتى تعطيل الدستور في اليوم الرابع عشر من شهر شباط ١٨٧٨م من السلطان عبد الحميد، وتعليق اجتماعات مجلسي (المبعوثان) و(الأعيان) الى أجل غير مسمى، فحكم السلطان الدولة حكماً

مطلقاً، فأصبح ديوانه الخاص في قصر يلدز، الذي كان يضم مستشاريه، الذين كانوا المرجع الأول لإدارة شؤون الحكم دون الرجوع الى الباب العالي، وصار لنظام الخدمة الداخلية في القصور السلطانية " مابين " خاصاً به، إذ أطلقت هذه التسمية على مجموعة الغرف التي كانت تقع بين جناح الحريم والبلاط الداخلي، وكان لايسمح بدخوله إلا للسلطان والخصيان والنسوة، للمزيد ينظر: عبد العزيز محمد الشناوي، الدولة العثمانية دولة اسلامية مفترى عليها، ج١، القاهرة، ١٩٨٤، ص٣٧٢ وكذلك

107. Türkiye Diyanet Vakfı, OP.Cit , P. 222.

١٠٨. (٩٤) وهم من الأعيان : الأرمني آرام ، وفريق البحرية عارف حكمت من أصول اللاز سكنة منطقة جنوب القفقاس، والمبعوث عن سلانيك اليهودي عمانوئيل قره صو من يهود اسبانيا، كان يحمل الجنسيتين العثمانية والإيطالية في آن واحد، وهو من زعماء الجمعية الماسونية في سيلانيك، والمحفل الماسوني في إيطاليا، واللواء أسعد توبتاني عضو مجلس المبعوثان عن منطقة دراچ في ولاية الأرناووط، ويتضح أن أعضاء الوفد، لم يكونوا أتراكاً أصليين، بل كانوا مواطنين عثمانيين من أصول أوربية، وتم اختيارهم بهذه الطريقة نكاية بالسلطان وإهانة له، وإلا لو لم تكن تلك غايتهم، لما تم نفيه إلى مدينة سلانيك، أكثر مناطق الدولة العثمانية عداءاً للدولة العثمانية وللسلطان، وأكثر تركّزاً للماسونية. أورخان محمد علي، المصدر السابق، ص ٣٣٣.

i. (95) OP.Cit., P. 223.

109. (96) Coşkun Üçok , Siyasal Tarih , 3.Bası , Ankara , 1980 , P. 198.

١١٠. (٩٧) شهد المشيعون بحقه شهادةً حسنة، وعبروا عن ثقتهم بإسلامه وإيمانه، وأنه راح ضحية ثأر اليهودية العالمية، إذ رفض اقتراحات زعيمها تيودور هرتزل، بإعطاء فلسطين لليهود، وليس هذا فحسب، بل كانت له مواقف أخرى تتعلق بفلسطين منها: منع اليهود من الهجرة الى فلسطين، وشرع قانون الجواز الأحمر الخاص بكل يهودي يدخلها للسياحة والزيارة، ومنعهم من تملك

الأراضي، وهذا ما جعلهم يحقدون عليه أكثر، فشرعت منظماتهم بالعمل على إسقاطه والتخلص منه. ينظر: شكيب أرسلان، المصدر السابق، ص ص ٣٣٨ – ٣٣٩.

المصادر العربية

١. إبراهيم الوائلي، الشعر السياسي العراقي في القرن التاسع عشر، ط ٢، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٧٨.
٢. أحمد الرجيبي الحسيني، تاريخ بلدية بعقوبة في العهد العثماني، القسم الأول، بغداد، ١٩٧٢.
٣. أحمد السعيد سليمان، التيارات القومية والدينية في تركيا المعاصرة، دار المعرفة، القاهرة، ١٩٦١
٤. أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، ط١، دار الشروق، القاهرة، ١٩٨٢.
٥. أحمد عطية الله، القاموس الإسلامي، المجلد الثالث، مصر، ١٩٧٠.
٦. أحمد نوري النعيمي، الحياة السياسية في الدولة العثمانية، جامعة بغداد، ١٩٩٠.
٧. أحمد الرجيبي الحسيني، تاريخ بلدية بعقوبة في العهد العثماني، القسم الأول، بغداد، ١٩٧٢
٨. إسماعيل نوري حميدي، حركة التحديث في تركيا ١٩٢٣– ١٩٣٨م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية الأولى (ابن رشد)، جامعة بغداد، ١٩٨٩.
٩. أورخان محمد علي، السلطان عبد الحميد الثاني، حياته وأحداث عهده، مكتبة الأنبار، ١٩٨٧. جميل موسى النجار، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد، بغداد، ٢٠٠١.
١٠. حازم المفتي، العراق بين عهدين ياسين الهاشمي وبكر صدقي، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ١٩٨٩.

١١. حسان علي حلاق، دور اليهود والقوى الدولية في خلع السلطان عبد الحميد الثاني عن العرش (١٩٠٨-١٩٠٨م)، الدار الجامعية، بيروت، دون مكان .
١٢. يلماز أوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، ج٢، ط٢، منشورات مؤسسة فيصل للتمويل، ترجمة عدنان محمود سلمان، مراجعة وتنقيح د. محمود الأنصاري، اسطنبول، ١٩٩٠، ص ٢٠٦.
١٣. يوسف عبد الكريم طه مكي الرديني، المؤسسة العسكرية العثمانية ١٢٩٩-١٨٣٩ دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه غير منشورة،كلية الآداب،جامعة البصرة، ٢٠٠٢.
١٤. يوسف عزالدين، شعراء العراق في القرن العشرين، بغداد، ١٩٦٩
١٥. لغة العرب ج١، السنة الرابعة، بغداد، تموز ١٩١٤.
١٦. مذكرات الأميرة عائشة عثمان أوغلو، والدي السلطان عبد الحميد الثاني، نقلها إلى العربية صالح سعداوي صالح، ط١، البشير، عمان - الأردن،١٩٩١.
١٧. مذكرات السلطان عبد الحميد، ترجمة محمد حرب، ط٣، دار العلم، دمشق، ١٩٩١.
١٨. موفق بني المرجة، صحوة الرجل المريض أو السلطان عبد الحميد الثاني والخلافة الإسلامية ، مطابع دار الكويت للصحافة، الكويت، ١٩٨٤.
١٩. ناجي شوكت، رأي نافذ في السياسة العراقية في العهد الملكي، " آفاق عربية " ، "مجلة " العدد العاشر، بغداد تشرين الأول، ١٩٨٨.
٢٠. ستيفن همسلي لونكريك، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، نقله إلى العربية جعفر الخياط، بيروت، ١٩٤٩.
٢١. عباس العزاوي، العراق بين احتلالين ،ج٧ و ج٨، بغداد، ١٩٥٦ .
٢٢. عبد الكريم العلاف، بغداد القديمة، بغداد، ١٩٦٠.
٢٣. عبد العزيز محمد الشناوي، الدولة العثمانية دولة اسلامية مفترى عليها، ج١، القاهرة، ١٩٨٤ .

٢٤. ٢٤ عبد الرزاق أحمد النصيري، دور المجددين في الحركة الفكرية السياسية في العراق ١٩٠٨– ١٩٣٢، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٥.
٢٥. عگاب عليوي ألركابي، حكمت سليمان ودوره في السياسة العراقية حتى السنة ١٩٦٤، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠٠٥ .
٢٦. علي الوردي، لمحات من تاريخ العراق، ج٣، مطبعة الشعب، بغداد، ١٩٧٢. ٢٤
٢٧. عماد عبد السلام رؤوف، التاريخ والمؤرخون العراقيون في العصر العثماني، ط١، الدار العربية، بغداد، ١٩٨٣
٢٨. شكيب أرسلان، تاريخ الدولة العثمانية، ط١، دار ابن كثير، بيروت،٢٠٠١،
٢٩. خيري العمري، حكايات سياسية من تاريخ العراق الحديث، الهلال، القاهرة، ١٩٦٩.
٣٠. خيري العمري، شخصيات عراقية، ج١، بغداد، ١٩٥٥.
٣١. خير الدين الزر كلي، الأعلام، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، ج٨، ط٣، بيروت، ١٩٦٩.

المصادر التركية

1. Enver Ziya Karal, Büyük Osmanlı Tarihi, V. Cilt, Ankara, 1983.
2. Milliyet Gazetesi, Büyük Larousse Sözlük ve Ansiklopedisi, 16. cilt , İstanbul, 1986.
3. Refik Turan vd., Atatürk ilkeleri ve inkilap tarihi, GÜ. Yayın No. 116, Ankara, 1988.
4. Sabah Gazetes, Meydan Larousse, Büyük Luğat ve Ansiklopedi, Cilt, 13, Istanbul, 1992. Coşkun Üçok, Siyasal Tarih, 3. Bası , Ankara, 1980, P. 198.
5. Tahsin Paşanın yıldız Hatıraları, Sultan Abdulhamid, Mutasarrıfı Kethüdazade, 2. Baskı. Boğaziçi yayınları, Istanbul 1998.
6. Türkiye Diyanet Vakfı, İslam Ansiklopedisi, cilt, 1, İstanbul, 1988.
7. Türkiye Gazetesi, Osmanlı Tarihi Ans.,İstanbul, No date.
8. www.IslamPediaCom. Coşkun Üçok, Siyasal Tarih, 3.Bası, Ankara, 1980, P. 198.
9. Yusuf Hikmet Bayur, Atatürk , hayatı, ve eseri, doğumundan Samsun'a çıkışına kadar, Atatürk Araştırma Merkezi, Ankara, 1990.
10. Coşkun Üçok , Siyasal Tarih , 3.Bası , Ankara , 1980 , P. 198.